وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبتين

– بوصاق خولة

– عريوة نور الهدى

تحت عنوان:

رقابة البنك المركزي على البنوك الاسلامية

- دراسة حالة بنك السلام للفترة (2019-2022) بالمسيلة -

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د عايد لمين	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. غربي حمزة	أستاذ	مشرفا ومقررا
د بوعزيز عمر	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

مصداقا لقوله ﷺ

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية أشكر الله وأحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

وأسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعني وينفع الناس جميعا

أتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلي ومرشدي في هذا العمل

الأستاذ: **"غربي حمزة "** الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

ولو كانت بمساهمة صغيرة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

«ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما»

اما بعد: اهدي هذا العمل الذي كان مسك ختام خمس سنوات إلى اللذين قال فيهما الله تعالى

"وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً"

❖ إلى التي كان لي بطنها مهدا وحملتني حتى كلت جهدا وسقتني من صدرها شهدا ولراحتي جعلت لي حجرها وهدا وكانت لي دوما عونا وسندا..... أمي الغالية

إلى الذي ذاق من أجلي العذاب وعلمني كيف أتخطى الصعاب سعى من أجلي لأكون في أسمى المراتب وأرقى المناصب.... آبي العزيز

❖ إلى شموع البيت وضياءه إخوتي الأعزاء: إسلام، إسماعيل

❖ الى كل من علمني حرفا طيلة مشواري الدراسي والجامعي: معلمي، أساتذتي، مشايخي إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وبالأخص خالتي وعمتي "فاطمة زهراء، حليمة"

إلى رفقاء الدرب الذي قيل فيهم رب أخ لم تلدها أمك: ابتسام، نجاة، عيدة، هدى

❖ الى كل من التقيتهم وعرفتهم من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أقول لهم ..... احبكم في الله

خولة

إهداء

قال الله تعالى «قل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ومؤمنون "

بعد الحمد الله وشكر الثناء لله الذي ساعدني على إتمام هذا العمل المتواضع اهدي ثمرة جهدي هذا:

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ. وإلا من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبيي الرحمة ونور العلمين وسيدنا محمد ﷺ. نشكر أستاذ المؤطر غربي حمزة الدي لم يبخل علينا ببذلي كلي ما في وسعه لتوجهنا وتنويرنا طيلة فترة العمل جزاه الله عنا كل الخير.

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته إلى أعز وأقرب ناس إلى قلب من كانا سبب في سعادتي وسر ا في وجودي أداهما الله ورعاهما والديا الكريمين.

أهدي تخرجي إلى شخصيات سعدتني وأخذت بيدي للوصول إلى هذا مكان إنهم يبتسمون الان حين يعرفون أنهم هما مقصودون إلا كل من أسعدهم تخرجي صديقاتي وبالأخص صديقة دربي "خولة" وأهلي بلا استثناء، اهديكم تخرجي ودعواتكم بالتوفيق والنجاح نحو مستقبل مشرق حافل بعطاء ورفاهية وإكمال مسيرة التعلمية.

نورالهدى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة ..... Erreur ! Signet non défini. – د

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لرقابة البنك المركزي على البنوك الاسلامية

تمهيد ..... – 5 –

المبحث الاول: ماهية البنوك الاسلامية ..... - **6** -
المطلب الاول: مفهوم البنوك الإسلامية ..... - 6 -
المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية ..... - 9 -
المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه البنوك الاسلامية ..... - 13 -
المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية ..... - **15** -
المطلب الاول: نشأة ومفهوم البنوك المركزية ..... - 15 -
المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي ..... - 16 -
المطلب الثالث: أهداف البنك المركزي ..... - 20 -
المبحث الثالث: أساليب رقابة البنك المركزي على بنوك الإسلامية ..... - **21** -
المطلب الاول: مفهوم رقابة المصرفية على البنوك الاسلامية ..... - 21 -
المطلب الثاني: اشكال وادوات الرقابة على البنوك الإسلامية ..... - 24 -
المطلب الثالث: متطلبات وعناصر الرقابة الفعالة ..... - 26 -
خلاصة الفصل ..... - 29 -

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك السلام فرع المسيلة للفترة (2019-2022)

تمهيد ..... - 31 -
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري ..... - **32** -
المطلب الأول: نشأة بنك السلام ..... - 32 -
المطلب الثاني: أهداف بنك السلام الجزائري ..... - 33 -
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري ..... - 33 -

المطلب الرابع: مؤشرات نشاط بنك السلام ..... - 34 -

المبحث الثاني: مؤشرات تطبيقية لعلاقة بنك السلام ببنك الجزائر .....- 37 -

المطلب الأول: نسبة الاحتياطي القانوني ..... - 37 -

المطلب الثاني: المؤشرات الخاصة بالقواعد مع التركيز على كفاية رأسمال ..... - 39 -

المطلب الثالث: أدوات بنك الجزائر للرقابة النقدية ..... - 39 -

المبحث الثالث: اتفاقية بازل وعوائق العلاقة بين بنك الجزائر وبنك السلام .....- 41 -

المطلب الأول: نشأة ومفهوم إتفاقية بازل ..... - 41 -

المطلب الثاني: إتفاقية بازل 3 ..... - 44 -

المطلب الثالث: عوائق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ..... - 48 -

المطلب الرابع: إشكالات أدوات الرقابة المطبقة على البنوك الإسلامية..... -48-

خاتمة ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة المراجع ..... - 57 -

الملخص

قائمة الجداول

الـرقـم	عنوان الجدول	الـصفـحة
01	يمثل عنصر جانبي الميزانية (الأصول والخصوم)	21
02	تطور مجموع اموال بنك السلام	35
03	تطور صافي التمويلات العملاء في بنك السلام	36
04	تطور حجم الودائع العملاء في بنك السلام	36
05	تطور حقوق المساهمين في بنك السلام	36
06	تطور مداخيل الصافية في بنك السلام	37
07	المصاريف التشغيلية في بنك السلام	37
08	التطور الناتج الصافي	37
09	تطور العامل كفاءة التشغيلية	37
10	تطور العائد على الحقوق الملكية	38

قائمة الأشكال

الـرقـم	عنوان الشكل	الـصفـحة
01	يمثل خصائص البنوك الإسلامية	09
02	يمثل أهداف البنوك الإسلامية	12
03	وظائف البنك المركزي	20
04	يمثل أهداف البنك المركزي	22
05	يمثل أهداف الرقابة المصرفية	25
06	يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة	35
07	الهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية	4

مقدمة

تمهيد

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة أصبحت الصيرفة الإسلامية تحتل مكانة مهمة في مجال تنمية المؤسسات والمشاريع الاقتصادية، بما تتيحه من أدوات وصيغ تمويلية تتلاءم مع طبيعتها وخصوصيتها ، الأمر الذي يجعلها كبديل مستحدث لتمويلها، وقد زاد الاهتمام بالبنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، وكان الاهتمام متقاسما بين العالم الغربي والعالم العربي والاسلامي ، إلا أن درجة الاهتمام التي أبداها الغرب للبنوك الإسلامية يظهر أنها كانت أقوى من تلك التي وجدت في العالم العربي والإسلامي، وبهذا دخلت المصارف الإسلامية العمل المصرفي سواء الوطني منها أو الدولي وأصبحت جزء منه ، هذا ولكون التشريعات المصرفية القائمة لا تتناسب أصلا مع توجهات العمل المصرفي الإسلامي مما يحد من عمله وتوسعه ودوره في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع هذا من جانب والجانب الاخر من الأهمية ينبع من مدى تجاوب البنك المركزي في علاقته مع المصارف الإسلامية.

ومنه يعتبر الدور الرقابي للبنك المركزي في النشاط المصرفي والاقتصادي من الأهمية بمكان، لأنه أحد أهم عوامل حماية الاقتصاد الوطني والنظام المالي من الانهيار والتعرض للأزمات المالية التي عصفت بكثير من الاقتصاديات في العالم، وسنسعى في هذا البحث إلى مناقشة مشكلة عدم موافقة الآليات الرقابية التي يعتمدها البنك المركزي في ممارسة نشاطه الرقابي للأسس والخصائص التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية، وذلك لما تحويه بعض من هذه الآليات الرقابية من أمور مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ونهدف من ذلك إلى التعريف الدور الرقابي للبنك المركزي وأهميته، ودوره في الرقابة على نشاط البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بصفة خاصة، كما نهدف إلى التعريف بالعلاقة التي تنتج بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي من خلال ممارسة البنك المركزي لوظيفته الرقابية والآليات المعتمدة في ذلك، ثم نأتي على تحليل ودراسة تلك الآليات لنستنتج الخلل الشرعي فيها، ونقترح بدائل تناسب نشاط المصارف الإسلامية، وفي نفس الوقت يمكن من خلالها أن يحقق البنك المركزي هدفه من الرقابة.

وتبرز أهمية هذا البحث في أنه تناول الدور المهم الذي يلعبه البنك المركزي في النشاط المصرفي الوطني، كما أبرَزَ مكمن الخلل في العلاقية بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية من خلال دراسة الآليات الرقابية المعتمدة، واقترح بدائل شرعية يمكنها أن تؤدي الدور الرقابي للبنك المركزي وتناسب الأسس الشرعية لنشاط المصارف الإسلامية.

1- الإشكالية الرئيسية

إن الإجابة على هذه التساؤلات يتطلب منا تقسيمه إلى الاسئلة الفرعية التالية:

- **ما مدى رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية بصفة عامة وعلى بنك السلام –الجزائر– بصفة خاصة؟**

2– الأسئلة الفرعية:

بالنسبة للفرضيات الخاصة بالبحث، فهي:

- ماذا يقصد بالرقابة المصرفية وماذا نقصد بالبنوك الإسلامية؟
- كيف يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك الإسلامية؟
- هل الرقابة التي يمارسها البنك المركزي في الجزائر على بنك السلام تصب في مصلحته؟

3– الفرضيات

بالنسبة لفرضيات الدراسة:

- الرقابة المصرفية هي تلك الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك بصفة عامة والآليات والإجراءات التي تضبط عمل البنوك بما يتوافق والسياسة العامة للدولة.
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.
- يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك الإسلامية عن طريق القوانين والإجراءات.
- تصب رقابة البنك المركزي الجزائري لبنك السلام في مصلحة الاقتصاد الجزائرية.

4– أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى أسباب ذاتية منها وموضوعية ندرجها كالآتي:

أ. الأسباب الموضوعية

- علاقة الموضوع بالتخصص.
- محاولة تقديم فائدة علمية يتفيد منه الأكاديميين والمهنيين ذوي الاختصاص

ب. الأسباب الذاتية

- الرغبة في اكتساب معلومات جديدة تتعلق بعملية
- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص:
- الرغبة في مواصلة الدراسة في هذا الموضوع.

5- أهمية الدراسة:

يستمد بحثنا هذا أهميته من الاهتمام المتزايد بمتطلبات سلامة البنوك الإسلامية وقدرتها على الأداء الكامل لنشاطاتها وفق ما تفرضه احكام الشريعة الإسلامية وبالأخص في المرحلة الراهنة التي تعرف توسع للعمل البنكي الإسلامي في الجزائر، وعليه سنقوم بتسليط الضوء على واقع البنوك الإسلامية في الجزائر، والتحديات التي تواجهها، إضافة الى دراسة مدى رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في الجزائر.

6- أهداف الدراسة:

للدراسة عدة أهداف، أهمها:

- التعريف بخصوصية البنوك الإسلامية ومختلف المخاطر التي تكتف نشاطها ولا سيما التي تنفرد بها.
- الوقوف على منهجية الرقابة على البنوك الإسلامية ومتطلباتها على مستوى المؤسسات والتنفيذي.
- محاولة تسليط الضوء على أهم الجوانب النظرية والتطبيقية.

7- المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باعتباره المنهج النسب لعرض المفاهيم المرتبطة بعنصري البنوك الإسلامية والبنك المركزي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة حالة كأداة لإثبات وربط الجانب النظري بالواقع العملي.

8- أدوات الدراسة:

لكي نقوم بإنجاز هذا الدراسة لقد قمنا باستخدام بعض الأدوات المهمة ومن أبرزها بعض الكتب في مجال المالية والبنوك، وكذا بعض الرسائل المرتبطة بالموضوع وموقع الأنترنت.

9- حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** طبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة بين: أفريل 2023 إلى غاية ماي 2023.
- **الحدود المكانية:** إن البحث التطبيقي يسعى إلى إسقاط مقاربات وصياغتها في الواقع العملي تكملة للجانب النظري، وبالتالي اقتصر المجال الذي اخترناه للدراسة الميدانية ببنك السلام بالمسيلة.

10- صعوبات الدراسة

- تركيز أغلب المراجع في هذا الموضوع على الجانب النظري أو الشرعي، وعليه صعوبة إيجاد مراجع تبت هذا الطرح من الجانب القياسي.

- استحالة استخدام الاستبيان ونموذج **SPSS** وذلك لندرة البيانات والبنوك الإسلامية في الجزائر مع حداثة التجربة الإسلامية في الجزائر.
- ندرة المراجع والدراسات في المجال التطبيقي وأدوات البحث خاصة في دراسة حالة الجزائر.

11- خطة وهيكل الدراسة:

بالرجوع إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين اثنين، وخاتمة.

- تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع
- الفصل الأول جاء ليوضح الإطار المفاهيمي لرقابة البنك المركزي على البنوك الاسلامية وجميع المفاهيم المرتبطة بهما.
- الفصل الثاني عبارة عن دراسة للوقوف على رقابة البنك المركزي على بنك السلام محل الدراسة.

وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنة مجموعة من النتائج والاقتراحات الخاصة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لرقابة البنك المركزي على البنوك الاسلامية

تمهيد

لقد عرف النشاط الإسلامي تطورا واضحا في الربع الأخير من القرن العشرين في مختلف الدول، حيث يعتبر البنك المركزي الهيئة العليا المشرفة على نشاط هذه البنوك من خلال تطبيق مختلف الأساليب الرقابية من قبل البنك المركزي على البنوك الإسلامية التي تتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية لإلغاء التعامل مع نظام الفوائد الربوية ولبلوغ أهدافها.

ولقد تقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- **المبحث الاول: ماهية البنوك الإسلامية**
- **المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية**
- **المبحث الثالث: اساليب رقابة البنك المركزي على بنوك الإسلامية**

المبحث الاول: ماهية البنوك الاسلامية

تعتبر البنوك الاسلامية تجربة حديثة العهد نسبيا إذا ما قورنت مع نظريتها التقليدية وقد يوجد العديد من الباحثين صعوبة كبيرة في التواصل الى تعريف محدد للبنوك الإسلامية لكن رغم تعدد التعاريف الا ان المضمون يبقى نفسه وفيما يلي مجموعة من التعاريف:

المطلب الاول: مفهوم البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف وخصائص البنوك الإسلامية بالإضافة الى أهمية البنوك الإسلامية.

اولا: تعريف البنوك الاسلامية

توجد عدة تعاريف للبنوك الاسلامية متمثلة في:

- البنوك الاسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الاموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلف وكذا التوفير خدمات مصرفية متنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الاسلامية ويحقق دعم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[1].
- هو مؤسسة تقديم مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار قواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة وتنميتها.[2]
- تعرف على انها منشأة مالية تعمل في اطار اسلامي وتهدف لتحقيق ارباح بإدارة المال الحلال وبأسلوب فعال في ظل ادارة الاقتصادية الاسلامية[3].

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة خصائص، سيتم عرضها في هذه النقطة.[4]

1. **الصفة الايديولوجية للبنوك الاسلامية:**

يستمد البنك الاسلامي الإطار الفكري له من الشريعة الإسلامية التي تعتبر الاساس العقدي أو الايديولوجي الذي ينطلق منه عمل البنوك والذي ينبثق منه مبدأ الاستخلاف ويعني ان ملكية المال تعود لله عز

---

[1] رشاد العصار، رياض حلمي، **النقود والبنوك**، دار صفاء، عمان، 2001، ص117.

[2] برباح دلال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، **مدى إمكانية تعرض البنوك الإسلامية لخطر الفشل المالي طبقا لنموذج**Skamod، دراسة حالة بنك قطر، العدد 18، 2017، ص 196.

[3] مدور عبد الحميد، **رقابة البنك المركزي على انشطة مصارف الإسلامية**، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة البويرة، 2015-2016، ص 26.

[4] براح دلال، **مدى امكانية تعرض البنك الاسلامي لخطر الفشل المالي**، اطروحة دكتوره، دراسة حالة بنك قطر الاسلامي، الجزائر، 2008-2015، ص 98.

وجل والانسان مستخلف فيه وبذلك يجب ان يكون تحريك الاموال وفقا للإدارة الله اي من خلال الانتاج والاستثمار لخدمة المجتمع وبما يعود بالنفع على الانسانية وفقا الشريعة الخالق[1]، وانطلاقا من ما سبق فإنه منطلق الصفة العقيدية للبنك الاسلامي توفر له اطار عام يحكم نشاط هذه البنوك وهو الالتزام بمبادئ الشريعة اي التزام بخلو نشاطاتها من مخالفات الشريعة وكذا ظروف التزام كافة العمليات والمعاملات بالضوابط والاحكام الفقهية المتعلقة بالمال والمعاملات الإسلامية.

ومن مظاهر خضوع البنوك الاسلامية لهذه الاحكام ما يلي:

- عدم تعاملها بالفائدة بعيدا عن الربا.
- تصحيح وضعية راس المال في المجتمع وحيث يستخدم راس المال في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية واساليب المشاركة وليس اسلوب القرض وتتيح عن ذلك خصائص مهمة.
- ان العلاقة التي تربط البنوك الاسلامية بمودعيها تقوم على اساس المشاركة.
- بما ان البنوك الاسلامية ترفض التعامل بالفائدة فهي تعتمد في توظيف مواردها على العمليات الاستثمارية الحقيقية سواء بمفردها او بالمشاركة مع طالبي التمويل الاستثماري بمختلف الاساليب ولذلك فإن علاقة البنوك الاسلامية بمعمليها طالب التمويل تعتمد على مبدأ المشاركة في ربح والخسارة.
- خضوع البنوك الاسلامية للرقابة المصرفية والمالية وكذا الرقابة الشرعية وهذه الاخيرة تختص بها البنوك الاسلامية تمثل الفارق بينها وبين البنوك الاخرى والمقصود بالرقابة الشرعية هي فحص وتحليل مختلف الأعمال والانشطة في جميع مراد لهما في ضوء احكام الشريعة الاسلامية.

2. الصفة التمويلية في البنوك الاسلامية:

وذلك لمساهمتها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال السعي الى اكبر نفع ممكن سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة بحيث تقوم البنوك الاسلامية عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بتمويلها بالأشراك مع غيرها من العملاء بمحاولة تفصيل تلك المشاريع التي تعمل على توظيف اكبر عدد ممكن من العمالة وايضا التي تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن المشروعات التي تردي الى تبديد موارد المجتمع في انتاج سلع غير ضرورية.

3. **الصفة الاجتماعية للبنوك الاسلامية:**

[1] ناصر خليفة عبد المولى، **البنوك الإسلامية**، المفهوم الإداري والمحاسبي، السحاب للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 52-54.

تعتبر البنوك الاسلامية بنوك اجتماعية تحقق التكامل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وانفاقها في جوانبها الشرعية واستثمار اموال الزكاة الفائضة وتوزيع عوائدها على المستحقين كما تقوم بتقديم القرض الحسن وهو مشروع خيري لغايات انسانية، كحالات زواج، علاج، ديون وانشاء المشاريع صغيرة التي تلبي الحاجيات التمويلية للفقراء .

لا يمول البنك الاسلامي الانشطة الضارة بالمجتمع لأنه ملتزم بأحكام الاسلامي الذي ذم كل ضار وخبيث.[1]

الشكل رقم (01-01): يمثل خصائص البنوك الإسلامية

خصائص البنوك الإسلامية

الصفة الايديولوجية للبنوك الاسلامية	الصفة التمويلية في البنوك الاسلامية	الصفة الاجتماعية للبنوك الاسلامية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

ثالثا: أهمية البنوك الاسلامية

تتمثل البنوك الاسلامية أهمية في[2]:

- عدم تلبس المعاملات المصرفية بالربا.
- عدم تلبس المعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والنجش.
- خضوع المعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة.
- خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والإلزام بما لا يلزم.
- خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة.
- وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.
- خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة الغنم بالغرم، إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلا لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق

[1] ناصر خليفة عبد المولى، مرجع سابق، ص55.

[2] نصر سلمان، **البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)**،نص المداخلة الموجهة للملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، بدون سنة نشر، ص 04.

العدالة، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة أساسا لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي.

- قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنويا، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعا متى بلغ المال نصابا، وحال عليه الحول.

- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، إذ لا تمول إنتاج الكروم إذا كان هذا الإنتاج موجها لاستخدام الخمور، فلا يجوز تمويله لتلبسه بالحرام لأن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراما.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهداف وأنواع البنوك الإسلامية.

أولا: أهداف البنوك الاسلامية

للبنك الاسلامي اهداف يسعى الى تحقيقها.

1- الأهداف التنموية للبنوك الاسلامية

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية اقتصادية واجتماعية في إطار معايير شرعية وتنمية عادلة ومتوازنة ترتكز على توفير الاحتياجات الاساسية للمجتمعات، تتمثل هذه أهداف في:

- تنمية وتثبيت القيم التعاقدية والخلق الحسن والسلوك السليم لدى العاملين والمتعاملين مع البنك الاسلامي لتطهير النشاط الاقتصادي من الفساد.

- تحقيق التنمية الشاملة والاستغلال الرشيد للموارد المالية المتاحة.

- تهتم البنوك الاسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة باعتبارها الاساس الفعال لتطوير البيئة الاقتصادية وصناعية في الدول الاسلامية والغير اسلامية.

2- الاهداف الاستثمارية للبنك الاسلامي

للبنوك الاستثمارية عدة أهداف استثمارية أهمها[1]:

- الاستثمار المباشر والمشاركات وترويج المشروعات وتحسين المناخ الاستثماري العام.
- خدمة وتشجيع الأشخاص الذين لا يرغبون في التعامل بالربا وتجميع مدخراتها واشهارها بطريقة المشاركة بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة الاسلامية.
- يقوم البنك الاسلامي بالتركيز في توظيفاتها التمويلية على التوظيف الاستثماري متوسط وطويل الاجل ومنه يتم توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتقويم هيكل القطاعات الاقتصادية عليه.
- توفير رؤوس الاموال اللازمة لأصحاب الاعمال لأغراض المشاريع الاقتصادية على ان يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية نسبة المعطي والاخذ .

1- الاهداف الاجتماعية للبنك الاسلامي[2]

من بين الأهداف الاجتماعية للبنوك الإسلامية ما يلي:

- العدالة الاجتماعية والتوزيع الاسلامي المنصف للدخل والثروة واستخدام الزكاة والضرائب كوسائل اضافية لمزيد من تخفيف حدة التفاوت متماثلا مع فكرة الاخوة الاسلامية.
- تساهم البنوك الاسلامية في تحقيق سعادة الانسان من خلال تامين مطالبه المادية والمعنوية المشروعة ورفع مستوى معيشة من خلال توفير حاجياته الاساسية الاكل والشرب ولباس والمساهمة في ثقافته وتعليمه، بأسعار تنافسية معقولة باعتمادها على الصيغ الاسلامية للتمويل والاستثمار.
- المساهمة في تحقيق عدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار مشروعات التي تحقق تحسينات في الدخل او منح القروض الحسنة او انشاء مشروعات اجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي يختلف بصوره ان تؤمن لكل انسان على الارض الاسلامية حاجته الاساسية.

2- الاهداف المالية للبنك الإسلامي

أما فيما يتعلق بالأهداف المالية للبنوك الإسلامية فهي:

- السيولة والربحية والامان.

---

[1] ركيبي كريمة، عماري حفيظة، **صيغ التمويل في البنوك الاسلامية**، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية، جامعة اكلي محند او الحاج، بويرة، 2014-2015، ص18-19.

[2] بن حدو فؤاد، **البنوك الاسلامية والازمة المالية العامة**، **alphadic**لنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص168.

- جذب وتجميع الفوائض وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الاسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الافراد.
- جذب الموارد المالية وتعبئة المدخرات في المجتمع ويتمثل ذلك في الودائع الذي يحصل عليها البنك.

ويمك تلخيص أهداف البنوك الإسلامية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): يمثل أهداف البنوك الإسلامية

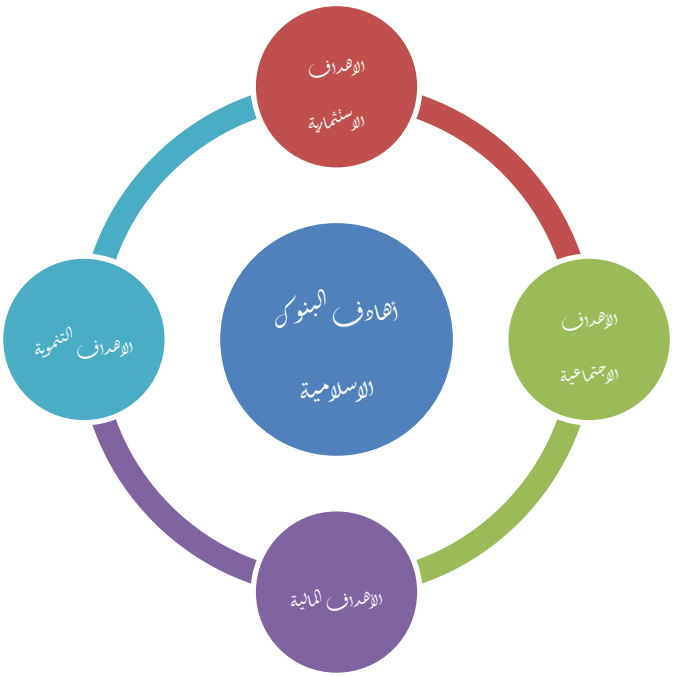

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

ثانيا: أنواع البنوك الاسلامية

ان امتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشبعه وازدياد حجم معاملاتها ادى الى ضرورة تخصصها في انشطة اقتصادية معينة، والى انشاء مصارف اسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء ومصارف اسلامية اخرى، وتصنف الى عدة معايير[1].

1- وفقا لأغراضها:

بالنسبة لتعريف البنك الإسلامي حسب الغرض فهو:

- مصارف تهدف الى تحقيق التنمية الاجتماعية.
- مصارف تهدف الى جمع مدخرات الافراد.

[1] امارة محمد يحيي عاصم، **تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية**، رسالة ماجستير ادارة اعمال، جامعة دحلب، حلب، 2010.

- مصارف مركزية مهمتها اصدار الأوراق المالية للدولة ومراقبته الائتمان وتطوير العمل المصرفي.
- مصارف متعددة الاغراض وهذا ما تهدف اليه معظم المصارف الاسلامية.

2- وفقا للنطاق الجغرافي:

أما فيما يتعلق بالتعريف حسب النطاق الجغرافي:

- **مصارف اسلامية محلية النشاط:** هي مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها النشاط ولا يمتد عملها الى الخارج النطاق الجغرافي المحلي وهذا حال اغلب المصارف الاسلامية.
- **مصارف اسلامية دولية النشاط:** هذه المصارف تتسع دائرتها وتمتد الى الخارج النطاق المحلي، وهذا الامتداد قد يتخلله اشكال مختلفة مثل: اقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والاجنبية او فتح فروع المصارف في الدول الخارجية او انشاء مصارف مشتركة مع مصارف خارجية اخرى.

تقوم مجموعة من الدول بتأسيس مثل هذه المصارف وتسهم في راس مالها ويعد البنك الاسلامي للتنمية في جدة نموذجا لهذا النوع من المصارف حيث انه يهدف لدعم الحركة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية، كما يهدف الى مساعدة الجهاز المصرفي والمالي بما يتفق مع احكام الشريعة الإسلامية.

3- وفقا للمجال الوظيفي:

وفيما يخص المجال الوظيفي:

- **مصارف اسلامية صناعية:** هي التي تخصص في تقديم التمويل المشروعات الصناعية، حيث تحتاج الدولة الى مثل هذا النوع من المصارف.
- **مصارف اسلامية زراعية:** وهي التي يغلب على توظيفها ميلها النشاط الزراعي باعتبار ان لديه المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط الحيوي.
- **مصارف الإسلامية تجارية:** هي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن اداء الخدمات المصرفية المختلفة واغلب المصارف الاسلامية قائمة هي من هذا النوع.

وعلى الرغم من هذا التعدد في النماذج الا ان الاتجاه الغالب في المصارف الاسلامية التي قامت حتى الان هو المصارف التجارية التي تأخذ شكل شركات المساهمة وليخرج عن هذه الصورة سوى:

- **البنك الاسلامي للتنمية.**

- **بنك ناصر الاجتماعي:** هو مؤسسة حكومية تهتم اساس بالخدمات الاجتماعية ومنح القرض الحسن.

- **البنوك الايرانية والباكستانية والسودانية** وهي مملوكة للدولة ولكن تقدم خدماتها المصرفية وعليه تجد انه لا يوجد مصارف اسلامية تأخذ صورة شركة او جمعية تعاونية حيث لا يوجد تعارض بين مصلحة المساهم ومصلحة المودع والعميل

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه البنوك الاسلامية

على الرغم من استثمار الواسع للبنوك الاسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الا انها تواجه صعوبات وتحديات التي تجعل من ممارستها لنشاطها مهمة صعبة حيث يتوقف نموها وازدهارها وتفوقها على مدى قدرتها على مواجهة هذه التحديات وتجاوزها[1].

1- المشاكل التي تواجه البنوك الاسلامية:

تتعرض البنوك الاسلامية لحملة من المشاكل اهمها:

- تعدد الآراء وهيئات الرقابية الشرعية وعدك وجود جهة تعمل على توحيد القيادي مما ادى الى تقسمت افكار المسؤولين على ادارة البنك وهذا راجع الى مجموعة من المشاكل اهمها:

- نقص خبرة هؤلاء الفقهاء بالوسائل المالية الحديثة وهذا يعني صعوبة الوصول الى فتاوى شرعية محددة.

- التطور السريع والمتواصل في العمليات الاقتصادية ادى الى صعوبة اصدارها فتاوى مناسبة لها.

- تعاني البنوك الاسلامية نقصا شديدا عن الكوادر والاطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية القائمة على اسس الشريعة الاسلامية.

- معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي عليه ملتزمة بمبادئ الشريعة الاسلامية ذلك لأنها وضعت لتناسب عمل البنوك التجارية وعليه فان الكثير من قوانين الاساسية للعمل البنوك الإسلامية.

- يلتزم البنك المركزي في كافة البنوك بما فيها الاسلامية والاحتفاظ نسبة من ودائعها لديه مقابل فوائد وهذا يعني ان البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة او الحصول على مقابل باعتبارها لا تتعامل بالفائدة.

- تتعامل البنوك الإسلامية بصيغ تمويل ذات العائد الثابت مثل المرابحة على حساب صيغ ذات العائد المتغير مثل المضاربة وهذا راجع لعدة اسباب من بينها تفضيل عمال صيغ الاولى على حساب الثانية

[1] بن حدو فؤاد، مرجع سابق، ص212.

باعتبار الاخيرة تضطرهم لكشف تسجيلات مفصلة عن اعمالهم اضافة الى عدم قدرة تملكهم للمشاريع في المدى القصير.

- تتسم معظم مودعي البنوك الإسلامية بعدما القدرة على فتح حسابات استثمار هذا راجع لانخفاض الدخل اما القادرين منهم فهم قلة مما جعل البنوك الاسلامية تحصر عملها في استثمارات قصيرة الاجل والتي تحقق تنمية اقتصادية شاملة للمجتمع على المدى الطويل وهذا ما يجذب المودعين التعامل معها خاصة في مجال اشهار يعتبر أكبر تحدي للبنوك الاسلامية.

- وجود صعوبات كبيرة في استخدام الادوات المالية الاسلامية، لسد احتياجات المؤقتة في المصارف الاسلامية وذلك لعدم توافر سوق الاقتراض قصير الاجل فيها، كما ان عمليات التجارية في الادوات المالية تكتفيها صعوبات تنفيذية باعتبار معدات العائد تبقى مجهولة حتى تاريخ الاستحقاق.

- على الرغم من ان البنوك الاسلامية استطاعت ان تحقق قفزة نوعية في ما يتعلق بتطور منتجاتها وجعلها تكتفي مع احكام الشرعية الا انها مازالت في بداية مشوارها ذلك لان منتجاتها هي منتجات تقدمها البنوك التجارية ثم تعديلها وفقا لأحكام شرعية وان لم تصل البنوك اسلامية الى حالة ابداع فان ذلك يجعلها غير قادرة على المنافسة.

- تساهم العلاقات الاقتصادية بين الدول في تدعيم نشاط البنوك التجارية على حساب الإسلامية من خلال تحرير التجارة الخارجية والعمليات استثمارية وقيام بتحويلها من والي الخارج.

2- الحلول والاقتراحات:

كي تحقق البنوك الإسلامية اهدافها وتصل الى تطلعاتها عليها ان تواجه المشاكل والصعوبات التي تقف عائقا امامها خاصة في ظل الظروف الحالية المحيطة بالعالم الاسلامي وذلك من خلال:

- القيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتوى شرعية عالمية تلزم جميع البنوك بتوحيد صفاتها وتوحد من خلالها المصطلحات المصرفة المتداولة في الواقع العملي.

- تكوين وتأهيل الكوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين اداء البنوك الاسلامية مستقبلا من خلال اجراء بحوث ودراسات تساهم في ايجاد صنع شرعبة تتلاءم مع تغيرات والتطورات سريعة في عمليات المصرفية.

- وضع خطط وبرامج لتدريب العلماء وخريجي كليات الشريعة الإسلامية على كيفية القيام بالعمليات المصرفية الحديثة.

- ضرورة مراعاة خصوصية العمل المصرفي الاسلامي سواء من ناحية تشريعات وقوانين خاصة لنظام المصرفي او من ناحية ممارسته البنك المركزي الرقابة عليها.

- ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي للبنوك الاسلامية مثل زيادة الأهمية بالنسبة للقروض الحسنة من اجمالي استخداماتها جمع الزكاة وتوزيعها توسيع اهتمامها الى مجالات صحية تعليمية ونشر الوعي الاسلامي.
- العمل على انشاء سوق الاقتراض السريع فيما بين البنوك الاسلامية يساعدها على الحصول على سيولة وقت الحاجة.

يعتبر البنوك الإسلامية حديثة النشأة مقارنة مع البنوك التقليدية اضافة الى انها تستخدم وسائل تمويل مختلفة عما هو قائم فانه من ضروري اجراء تقويم دوري لهذه الوسائل مما يجعلها تلتزم احكام الشريعة من جهة وتتكيف مع حاجيات ورغبات عملائها من جهة اخرى.

المبحث الثاني: ماهية البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على راس النظام المصرفي ويعتبر الدعامة الاساسية للهيكل النقدي والمالي في كل اقطار العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية اهمية وان وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، ويتمتع بالسيادة والاستقلال وبتالي تعرضنا هذا المبحث الى النشأة البنوك المركزية، تعريفها، وظائفها، اهدافها.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم البنوك المركزية

سنتطرق في هذا العنصر إلى نشأة ومفهوم البنوك المركزية

اولا: نشأة البنوك المركزية

برز هذا النوع من البنوك عبر التطور التاريخي للنظام المصرفي وبالأخص في بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر[1].

ان البنوك المركزية بدأت في اول امرها مصارف تجارية، وبعد التطور في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف السويد ومصرف انجلترا المركزي، ففي عام 1988 انشأ بنك السويد وفي عام 1694، كانت البداية لمصرف انجلترا المركزي والذي يعتبره بعض الكتاب بعض الكتاب والمفكرين والباحثين بانه البداية لنشوء البنوك المركزية، والجدير بالذكر ان العديد من البنوك المركزية في العالم اتخذت بنك انجلترا المركزي نموذجا اعتمدت عليه في نشوء المصارف المركزية.[2]

ثانيا: مفهوم البنك المركزي

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي**، موقم للنشر والتوزيع، الجزائر،2004، الجزء 3، ص369.

[2] زكرياء الدوري، ياسر السمرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص21.

للبنوك المركزية عدة تعاريف، منها:

- **التعريف الاول:** هو بنك أي مؤسسة نقدية قادرة على التحويل الاصول الحقيقية الى اصول نقدية والاصول النقدية الى الاصول الحقيقية، وهو خالق ومدمر ذلك النوع من ادوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والاجبارية على الوفاء بالالتزامات والتي تمثل قمة السيولة والتي تطلق عليها " النقود القانونية" وهو كذلك المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.

- **التعريف الثاني:** البنك المركزي كما عرفه "**R.P. K ent**" هو: مؤسسة التي تلقي عليها مسؤولية، ادارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك بغرض تحقيق الرفاهية العامة.

- **التعريف الثالث:** هو مؤسسة تقع في قمة النظام المصرفي لضمان سير القوانين والاشراف على الكتلة النقد[1].

- **التعريف الرابع:** هو ذلك البنك الذي نحتفظ فيه البنوك الاخرى وودائعها والتي تستعملها في تسوية عمليات في اطار السوق ما بين البنوك[2].

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف البنك المركزي على النحو التالي:

البنك المركزي عبارة عن مؤسسة نقدية تقع في قمة النظام المصرفي وعادة ما تكون من ملكية الدولة يقوم بالأشراف والتنظيم السياسة النقدية والانتماءات المصرفية للدولة، لضمان الاستقرار النقدي ومالي بغرض الوصول الى افضل معدلات ممكنة.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي في أي نظام مصرفي بوظائف عديدة، لكن يمكن اجمال هذه الوظائف في اربعة اساسية.

اولا: البنك المركزي هو بنك الاصدار[3]

---

[1] سين كامل فهمي، **ادوات السياسة النقدية التي نستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي**، المعهد الاسلامي للبحث والتدريب، جدة، 2006، ص20.

[2] عدية حديوش، **اثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة الى حالة الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020، ص7.

[3] رايس حدة، **دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، لبدار الهندسية، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ص124.

الاصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل "حكومة، مؤسسة، أفراد" ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقد او ما يسمى بورق البنكنوت ووضعها في التداول.

لا يقوم البنك المركزي بهذه العملية انطلاقا من فراغ ولكن يقوم بذلك تبعا لحصوله على احدى الاصول التالية: ذهب وعملات اجنبية، سندات الخزينة وسندات تجارية، تسمى هذه الاصول غطاء الاصدار النقدي وهي حق له ويصدر نقود ورقية ومعدنية، بقيمة هذه الاصول المحصل عليها وتعتبر التزام عليه اتجاه الجهات التي تنازلت له عنها" الحكومة، البنوك"، ويمثل أساس الاصدار النقدي من طرف البنك المركزي في حصوله على أصول حقيقة ونقدية فيقوم بتنفيذها وكل أصل من هذه الاصول يمثل موقفا ووضعها معينا للحالة الاقتصادية.

وقد يرجع حصر هذا الدور في مؤسسة واحدة " البنك المركزي" الى عوامل عدة نستخلصها فيما يلي:

- الرغبة في توحيد النقد المتداول، ومنع تعدد العملات، فهذا يعني تعدد الاصدار مما يؤدي الى فرض في التعامل وكذلك كانت النقود المتعددة ستتداول بمعدلات خصم مختلفة بالمقارنة بقيمتها الاسمية الامر الذي يؤدي الى فوض نقدية.

- مع ازدياد النقود التي تخلقها البنوك التجارية اصبح من الضروري خلق نوع من الرقابة على الانتماء من طرف البنك المركزي وهذا يمكن الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية فلما يصدر البنك المركزي النقود الورقية يستطيع مراقبة البنوك التجارية كلما توسعت في عملية الائتمان خاصة انه يمثل الملجأ الاخير الذي يلجأ اليه البنوك التجارية للحصول على كميات اضافية من النقود الورقية وكلما زادت عملية الائتمان التي تؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الطلب على اوراق النقد وهنا تصبح الرقابة من خلال مؤسسة واحدة وهي البنك المركزي أكثر فعالية.

- ان تركز الاصدار لدى بنك واحد وهو البنك المركزي الذي تدعمه يضفي على العملة نفسها قدرا كبيرا من الدقة والثقة.

- البنك المركزي له سلطة اصدار النقود وهذا الاصدار يكون مقيدا اذا يجب توفير غطاء لازم لهذه الاوراق المصدرة، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية اصداره ويقوم البنك المركزي بالإصدار النقدي عندما تقدم له البنوك التجارية او الحكومية الذهب والعملات الاجنبية حيث تعتبر عملية اصدار الاوراق النقدية عبارة عن تحويل الاصول الى وحدات نقدية.

بما ان عملية الاصدار النقدي هي من مسؤولية البنك المركزي فان الدولة تضع لها عدة قيود بحيث تضمن عدم الاسراف في الكميات المحددة بما يهدد باختلال التوازن الداخلي والخارجي.

ثانيا: البنك المركزي هو بنك الحكومة[1]

يقوم في الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية، اذ يدير البنك المركزي الحسابات المصرفية للدوائر والهيئات الحكومية، ويقدم قروضا للحكومة بانتظار جباية الضرائب والايرادات الاخرى لها، كما يقوم بوظيفة القيم على احتياطات الدولة من العملات الاجنبية، حيث يقوم بشراء وبيع العملات الاجنبية لها ومراقبة التحويل الخارجي وذلك كوسيلة للحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية.

وكذا تسيير القروض الخارجية للدولة اضافة الى كونه ممثلا لها في المالية الخارجية، سواء بالبنوك المركزية الاخرى او بالمؤسسات النقدية والمالية الدولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية.

كما يقوم ايضا بمساعدة الدولة في تنفيذ السياسات النقدية المختلفة لعلاج المشاكل والازمات الاقتصادية، ومن هنا جاءت تسمية " بنك الدولة".

ثالثا: بنك البنوك

بحكم تواجده على قمة الهرم المصرفي في الجهاز البنكي لأي بلد، يمارس البنك المركزي هيمنته على مختلف البنوك العاملة في الدولة، اذ يحتفظ بأرصدة احتياطية قانونية للبنوك التجارية لديه، وذلك حماية للأموال المودعين من خطر إفلاس هذه البنوك، كما يحتفظ بحسابات جارية لتلك البنوك تمكنه من تنفيذ عمليات المقاصة بين حساباتها، والتي تنشأ عن التعامل فيما بينها.

ويدخل ضمن هذه الوظيفة ايضا قيام البنك المركزي تجاه البنوك بوظيفة ما يسمى بالملجأ للإقراض، حيث تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الاوراق التجارية لديه بسعر اعادة الخصم، او تحصل منه على قروض وسلفيات بسعر فائدة معين، وذلك عند حاجتها الى سيولة، وبهذه الطريقة يمكن للبنك المركزي ان يتحكم في اسعار الفائدة ولو بشكل غير مباشر.

وسوف نرى ذلك عند التطرق الى كيفية استعمال اداة سعر اعادة خصم في الرقابة المصرفية.

يذكر ان بايجو هو أول من صاغ تعبير الملجأ الاخير للإقراض بالنسبة لبنك انجلترا سنة 1873، وتم الاعتراف بذلك من هذا الأخير بشكل لا يقبل اللبس، واصبحت تعتبر شيئا لابد منه للصيرفة المركزية، فعلى سبيل المثال وخلال السنين الاوليين من انشاءه "1921-1923" دعي بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا لتحمل مسؤولياته كملجأ اخير للإقراض عند تعرض احد اكبر المصارف لصعوبات خطيرة، وفعل ذلك دون تردد وبشكل ناجح.

رابعا: الرقابة على الائتمان

تجدر الاشارة هنا الى ان هناك فرقا بين الرقابة على البنوك والرقابة على الائتمان اذا ان الاولى تنظر الى كل بنك على حدة، بينما تنصب الثانية على الناحية الاجمالية، بغض النظر عن المركز المالي لكل بنك

---

[1] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية**، في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ط1، مكتبة الريام، الدار البيضاء، الجزائر، 2006، ص ص 100-101.

من البنوك القائمة، والرقابة على البنوك تعالج السياسة التسلفية لهذه البنوك، بينما تعالج الرقابة على الائتمان الظواهر النقدية منبثقة عن هذه السياسة بغض النظر عن السيولة للأصول المصرفية وقدرة البنوك عن الوفاء بالتزاماتها او على استيفاء قروض مدينها.

نذكر في الاخير وبعد تناولنا الوظائف البنك المركزي بان هذه الاخيرة يمكن ان يمارس استثناء بعض الاعمال المصرفية الخاصة بالبنوك التجارية وبالرغم من ان هناك نصوصا صريحة في قوانين معظم الدول تمنع البنك المركزي من مزاولة الاعمال المصرفية التي تؤديها البنوك التجارية، فهناك بعض الدول مثل فرنسا له ما يزيد عن خمسمائة فرع في جميع انحاء الدولة.

الشكل رقم (03): وظائف البنك المركزي

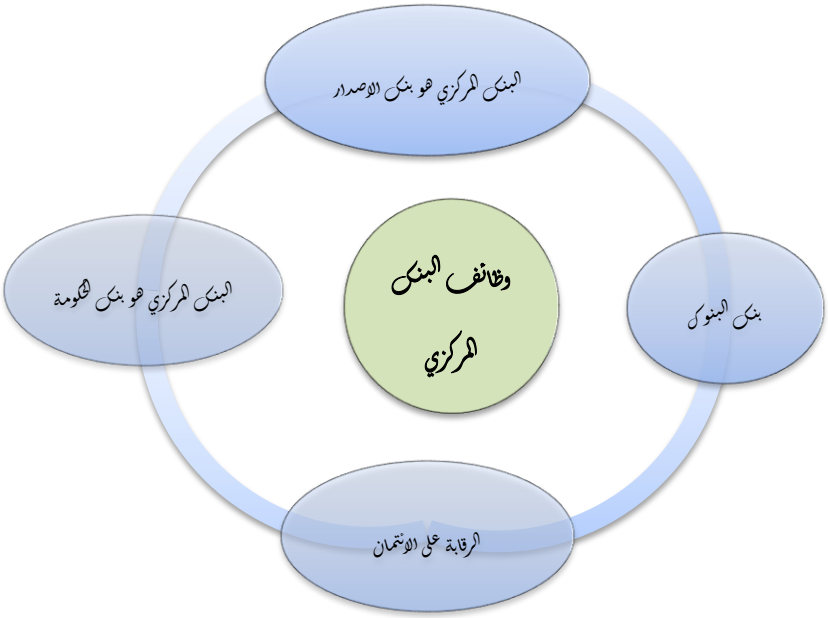

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

وبقا لبعض الوظائف السابقة، فإنه يمكن ملاحظة اهم البنود في ميزانية البنك المركزي لأي دولة، والتي يمكننا ربطها بتلك الوظائف اذ نجد ان هذه الميزانية هي تقريبا بالشكل الاتي:

الجدول رقم (1): يمثل عنصر جانبي الميزانية (الأصول والخصوم)

الاصول	الخصوم
– ذهب	– النقود المصدرة "موجودة في التداول"
– عملات أجنبية	– حسابات البنوك والمؤسسات المالية
– حقوق السحب الخاصة	– حسابات البنوك والمؤسسات الاجنبية
– سندات مالية	– حسابات البنوك والمؤسسات العامة
– قروض للبنوك التجارية	– أرصدة مختلفة

– قروض واموال تحت الطلب في الخارج – سندات وأوراق تجارية مخصومة – ديون على الخزينة العامة – أصول أخرى	– رأس المال – الاحتياطات – خصوم اخرى

المصدر: سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ط1، مكتبة الريام، الدار البيضاء، الجزائر، 2006، ص 101

المطلب الثالث: أهداف البنك المركزي

يهدف البنك المركزي الى تحقيق عدة أهداف منها[1]:

- **تحقيق العمالة المرتفعة:** وهو هدف واضح لأي سياسة اقتصاد كلي، فأن البطالة تؤدي الى خسارة تبديد الناتج الوطني في مشروعات غير تنموية.
- **استقرار الائتمان:** ان استقرار الاقتصاد له ارتباط وثيق بمعدلات التضخم، فهذا الاخير سوف يقود الى خلاء في مستويات الاسعار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، فضلا عن تأكل الاستثمارات ويفقد الاقتصاد الوطني قدرته على التوازن.
- **الحفاظ على سعر صرف ملائم:** ان سعر الصرف الملائم هو ذلك السعر الذي يحقق اسعار معقولة للواردات، اسعار معقولة للصادرات.
- **النمو الاقتصادي**، يسعى البنك المركزي الى تخطي عدة عوائق منها عدمالاستقرار لأسعار الفائدة، والمحافظة على المستثمرين الاجانب حيث يقول توماس ماي ان بنك المركزي لا يعمل كالبنوك التجارية، فهو مؤسسة حكومية لاتهم الى تعظيم الربح، بل تهدف الى تحقيق أهداف محددة للاقتصاد الوطني، ومنها حماية البنوك من الافلاس وتحقيق اعلى معدلات تشغيل للعمالة".

الشكل رقم (04): يمثل أهداف البنك المركزي

[1] أحمد صبحي العيادي، **ادارة العمليات المصرفية والرقابة عنها**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الاردن، 2010، ص182.

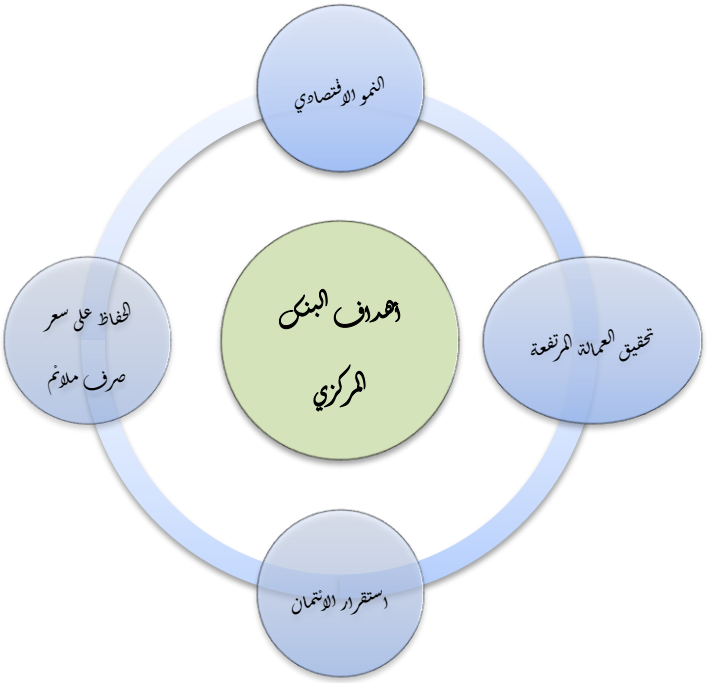

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

المبحث الثالث: أساليب رقابة البنك المركزي على بنوك الإسلامية

إن الرقابة المصرفية عملية ضرورية ولا غنى عنها في المؤسسات المالية والبنوك لما لها من دور فعال في المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين مما يتعهد بتنفيذ السياسة النقدية بشكل قوي، الذي بدوره يؤدي إلى تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، لأن الرقابة تعد شرطا أساسيا لاستمرارية البنوك في السوق المصرفي والتأكيد من سلامة مراكزها المالية، وتجنب المخاطر المحملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.

المطلب الاول: مفهوم رقابة المصرفية على البنوك الاسلامية

وعليه سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، حيث سنتناول تعريف الرقابة المصرفية (الفرع الأول)، وأهميتها (الفرع الثاني)، أما أخيرا فالتعرف على أهداف الرقابة المصرفية (الفرع الثالث).

اولا: تعريف الرقابة المصرفية

توجد عدة تعاريف لرقابة المصرفية وهيا كما يلي:

- **التعريف الاول:** الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذ السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات، المصرفية

توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.[1]

- **التعريف الثاني:** ومن جهة أخرى تقوم الرقابة المصرفية على التأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات المخولة لها ذلك، والمتمثلة في بنك الجزائر باعتباره بنك البنوك، حيث يقوم بدارسة مدى فعاليتها وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المصرفي وإيجاد حلول لها من خلال سن تشريعات تتلاءم مع واقع كل نظام مصرفي.[2]

- **التعريف الثالث:** كما تعرف أيضا بأنها: "العملية الإدارية التي تهدف بالدرجة الأولى إلي التأكد من أن البنوك تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول والقواعد المحاسبية والوقائية، والتحقق من أن العمليات التي تقوم بها البنوك تحترم القواعد والمعايير المحددة، إضافة إلى التعرف على مواطن الخطأ والإهمال لتصحيحه".[3]

- **التعريف الرابع:** وتعرف ايضا انها العملية الإدارية التي تقوم على متابعة مدى التزام واحترام البنوك والمؤسسات المالية للقواعد والأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها من خلال إتباع مجموعة من القواعد والأساليب لغرض الحفاظ على مركزها المالي وحمايتها من الوقوع في الأزمات، حيث تتولى هذه المهمة هيئات رقابية مصرفية.[4]

التعريف الاجرائي: الرقابة المصرفية هي تلك العملية الإدارية التي ترافق النشاط المصرفي في كل مراحله، وذلك من أجل التحقق من اتباع خطة العمل مرسومة مسبقا، قبل تقديم الخدمات المصرفية والحد من المخاطر اتي تواجه البنوك عند تقديم منتجاتها، وكذا التحقق من احترام النصوص التنظيمية والقانونية بعد استفادة العملاء من تلك الخدمات المصرفية.

ثانيا: أهمية الرقابة المصرفية

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في[5]:

---

[1] محمد أمين إمام وصادق راشد الشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد90، بغداد، العراق، 2011، ص358.

[2] ريدة ختير، **الرقابة المصرفية**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم قانونية، فرع قانون بنوك، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حيلالي ليلانس، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص21.

[3] أحمد بلوذنين، **الوجيز في القانون البنكي الجزائري**، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر، 2009، ص60.

[4] فريدة ختير، **الرقابة المصرفية**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم قانونية، فرع قانون بنوك، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حيلالي ليلانس، سيدي بلعباس، 2017، ص25.

[5] راشدي سماح، **الية الرقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل معايير دولية**، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص64.

- الحرص على حقوق المودعين وامكانية تسديد الالتزامات في مواعيدها.
- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظرا لأهميتها في تمويل المشاريع تمويلية، سواء طويلة او قصيرة الاجل.
- تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الذي تقوم به في عملية المدفوعات وخلق نقود وقدرته في تأثير على القدرة الشرائية للعملة الوطنية.
- التأكد من مدى التزام المصارف وتقيدها بالتعليمات الصادرة من الصرف المركزي.
- تمثل المصارف المكان الذي يحتفظ فيه المجتمع بأمواله على شكل ودائع وعليه فإن من الضروري توفير الحماية والضمان لهذه الأموال من خلال وسائل الرقابة كما أن المصارف تحتل مركزا مهما في نظام الدفع الذي يستعمله كل من الأفراد والحكومة والمؤسسات المالية الأخرى .
- تعمل الرقابة على المصارف الى توجيه الاستثمارات التي تقوم بها، نظار لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية طويلة الاجل او متوسطة او قصيرة الاجل، كما ان الرقابة المصرفية تحقق إمكانية الوقوف على نوعية الموجودات المصرفية وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها .
- تعمل على رقابة استثمارات المصارف ومن ثم الحد من المخاطر التي قد تتعرض في هذه الاستثمارات.

ثالث: أهداف الرقابة المصرفية

ان وظيفة الرقابة المصرفية تسعى الى تحقيق اهدافها منها[1]:

- حماية المودعين والمستثمرين
- متابعة البنوك والمؤسسات المالية ودعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينها
- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي وضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي
- توفير بيئة عمل فعالة للرقابة المصرفية.

الشكل رقم (05): يمثل أهداف الرقابة المصرفية

[1] جلايلة عبد الجليل، **اليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2018-2019، ص35.

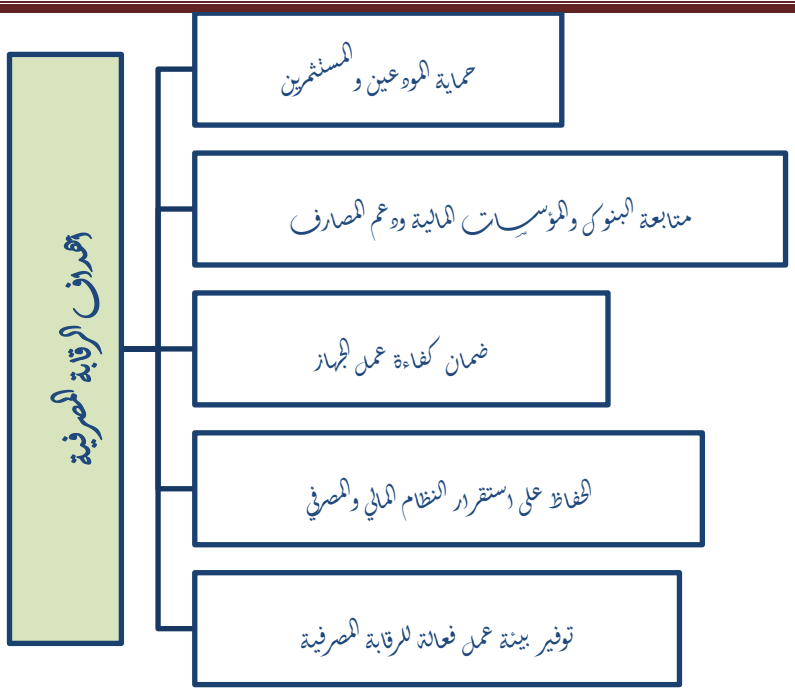

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

المطلب الثاني: اشكال وادوات الرقابة على البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا العنصر إلى اشكال وادوات البنوك الإسلامية

اولا: ادوات الرقابة:

تكون أدوات الرقابة في البنك المركزي الاسلامي على النحو التالي[1]:

- نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي، مع السماح بتوسيع استخدام الودائع الجارية (الحسابات الجارية)، في الاقراض الحسن، ليس فقط للأفراد بل للحكومة أيضا.
- إسهام البنوك الاسلامية في رؤوس أموال الشركات.
- نسبة توظيف الاموال وكذا السقوف الائتمانية، مع التركيز على هذه الاخيرة كأداة نوعية.
- النسب المنظمة للسيولة، والتعامل مع الأوراق التجارية.
- القواعد الحذرة الملاءمة لعمل البنوك الاسلامية.
- الرقابة والتفتيش على البنوك الاسلامية، والوظائف الاخرى التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

اما ممارسة البنك المركزي الاسلامي لوظيفة الملجأ الاخير للاقتراض بالنسبة للبنوك الاسلامية، فيكون مجالها أوسع لتوفير بدائل أكثر.أما بالنسبة للأساليب الاخرى المقترحة للرقابة فإن الكثير منها يعتمد على استخدام معدلات توزيع الارباح كبديل عن استخدام اسعار الفائدة او التأثير عليها، وكذلك تأثير على الاقساط المدفوعة.

[1] احمد امين حسان، **علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية**، مؤسسة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، مصر،2000، ص252.

ثانيا: شكل الرقابة المصرفية للبنك المركزي على البنوك الاسلامية

يتنوع شكل الرقابة المصرفية للبنك المركزي على البنوك الإسلامية.[1]

1- **العلاقة التنظيمية**

بدأ العلاقة التنظيمية بين البنك الاسلامي والبنك المركزي منذ التأسيس وبغض النظر عن الاجراءات الادارية والقانونية المتبعة في قطر معين وتحدد هذه الاعمال :

- مراجعة البنك النظام الاساسي الاسلامي والتأكد من مطابقته لأحكام وشروط القوانين والتعليمات.
- التأكد من كفاءة راس المال على ضوء المخاطر الطبيعية الاستثمارية لعمل البنك.
- التأكد من كفاءة البنك التشغيلي من حيث دراسة الجدوى والاسواق المحتملة والعملاء الممولون وادوات الاستثمار المقترحة.
- التأكد من وجود قاعدة عريضة من المساهمين ويستحسن مشاركة مؤسسات ذات صلة بالعمل في راس المال مثل مؤسسات الاوقاف وصناديق الحج.
- التأكد من وجود الية معينة لضمان الحفاظ على مصلحة المودعين واصحاب حساب الاستثمار وليس المساهمين فقط.

2- **التوجيه والرقابة**

ان وظائف البنك المركزي هو انه سلطة رقابية على جميع البنوك العاملة داخل نطاق الدولة، وبالتالي قان رقابته على المصرف الاسلامي تتم وفق القواعد المنظمة لذلك، وبما لا يتعارض مع اهداف البنك وطبيعته، وعموما يمكن تقسيم الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنك الاسلامي الى قسمين هما :

- **رقابة النوعية:** ومنها:

التوجيه نحو انواع التمويل والاستثمار المرغوبة مثلا: التقليل من عمليات المرابحة لمالها من التأثير تضخيمي واستهلاكي وضغط على الموارد الخارجية للبلد من خلال خفض هوامش الربح المستحق للبنك, وبالتالي التقليل من أهميته كمصدر للدخل والتوسع في أدوات الاستثمار الأخرى المعطلة.

- مراقبة استخدام الأدوات ونسبة استعمال الأموال من خلالها في كل إدارة أو وسيلة كالمضاربة أو المشاركة أو التأجير المنتهي بالتمليك
- التفكير في دخول البنك المركزي مساهما في المصرف الإسلامي مباشرة أو من خلال إحدى المؤسسات الحكومية
- احكام التفتيش على عمليات البنك

[1] سعد عبد محمد، **العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الاسلامية**، مجلة بغداد، 2014، ص353.

- مراجعة العمليات للتأكد من دراسة الجدوى في المشاريع طويلة الأجل والرأسمالية لتأثيرها الكبير على حقوق المودعين والمساهمين.

- **الرقابة الكمية:** ومنها:

- مراقبة النسب والمعايير الكمية المعروفة واهمها كفاية راس المال وتحديد نسب الودائع الى راس المال المدفوع ونسبة سقوف العملاء إلى حقوق الملكية ونسبة الاستثمارات الطويلة الأجل.
- تحديد نسب الاحتياط حسب انواع واجال الموارد الخارجية للبنك.
- تحديد نسب ومعايير السيولة لا يقتصر مفهوم مراقبة السيولة على حماية المودع من المخاطر المحتملة وانما يعتبر ايضا اداة رئيسية لتوجيه السياسة الائتمانية النقدية كما ونوعا.

المطلب الثالث: متطلبات وعناصر الرقابة الفعالة

سنتطرق في هذا العنصر إلى متطلبات وعناصر الرقابة الفعالة.

اولا: متطلبات الرقابة الفعالة

1. يجب ان تعكس الرقابة الخطط والمراكز:

وكل خطة لها مواصفاتها وخصائصها ويحتاج المدير الى معرفة المعلومات المتعلقة بتفاصيل هذه الخطط حتى يمكن مراقبتها بالأسلوب المناسب.

وكذلك فان اسلوب الرقابة يجب ان يتناسب مع المراكز الوظيفية اسلوب الرقابة بالنسبة لنائب مدير الانتاج لن يكون مناسب لملاحظ العمال ورقابة ادارة المبيعات تختلف عن الرقابة ادارة التمويل او ادارة المشتريات.

فبعض الوسائل الرقابة مثل الميزانية، معايير التكلفة، الوقت، والنسب المالية قد يكون لها تطبيق عام في مختلف المواقف، ومع ذلك يجب ملاحظة افتراض ان اي من هذه الأساليب يمكن تطبيقها بالكامل في اي من هذه المواقف.

2. **يجب ان تعكس الرقابة الشخصية كل مدير ومسؤولياته:**

يجب ان يتناسب اسلوب الرقابة مع شخصيات كل مدير على حدة، فالمفروض ان نظام الرقابة والمعلومات يهدف الى مساعدة المدير في تنفيذ وظائف الرقابة فإذا كانت الرقابة من ذلك النوع الذي لا يستطيع المدير تفهمه، فان تكون غير مفيدة، فمثلا بعض الافراد مثل المحاسبين والاخصائيين يفضلون معلوماتهم في صورة جداول معقدة للبيانات واشكال متعددة من النتائج المطبوعة للحاسبة الالكترونية والبعض الاخر المعلومات في شكل خرائط ورسوم بيانية او في صورة معادلات رياضية، ومن المهم ان تعد معلومات بالصورة التي يفهمها المدير حتى يستطيع استيعابها.

3. يجب ان تظهر الرقابة الاستثناءات والنقاط الحرجة

تركيز على الاستثناءات والانحرافات عن المعايير، تسمح للمدريين بتتبع وكشف الاشياء التي يجب ان يوجهوا جهودهم اليها، فبعض الانحرافات عن المعايير قد تبدو قليلة الاهمية ولكن لها تأثير اكبر من الاستثناءات الكبيرة، فمثلا عن تركيز المدير على معالجة الانحراف الناتج عن زيادة تكاليف العمالة عن المعدل المطلوب ب5% اكثر الاهتمام بزيادة تكاليف العمالة البريدية ب 20% ومبدأ الرقابة بالاستثناء يتطلب بالضرورة من المدير التركيز على النقاط الحرجة قيم الاداء 4.4. يجب ان تكون الرقابة موضوعية: فعندما تكون الرقابة شخصية المدير والمرؤوس سوف تؤثر على تقييم الاداء بصورة غير مرغوب فيها، ولذلك فإن الرقابة الفعالية تتطلب الموضوعية والدقة والمعيار الموضوعي والمعيار الموضوعي قد يكون في صورة كمية او نوعية وفي كلتا الحالتين يجب ان يحدد بدقة.

4. يجب ان تكون الرقابة مرنة:

يجب ان تضمن نظام الرقابة عناصر المرونة التي تسمح بالمحافظة على تشغيل العمليات بالرغم من حدوث بعض الانحرافات الناتجة من الفشل في توقع التغيرات مستقبلية.

5. يجب ان تكون الرقابة اقتصادية:

ان الرقابة يجب ان تستحق تكاليفها، وان الفائدة التي تعود منها اكثر من تكاليفها، ما فائدة الرقابة تختلف حسب اهمية النشاط وحجم العمليات والمصروفات التي قد يتحملها المشروع في حالة الرقابة والمساهمة التي يستطيع نظام الرقابة وتقديمها[1].

يجب ان تؤدي الرقابة الى تصحيح الانحرافات في النظام الرقابي الملائم هو الذي يكشف عن الانحراف والمسؤول عنه وتأكيد ان بعض الاجراءات التصحيحية سوف تتخذ.

ثانيا: عناصر الرقابة:

تتخلص فيما يلي:

- تحديد الأهداف ووضع المعايير.
- مقارنة النتائج المحققة مع المعايير المرسومة.
- قياس الفروق والتعرف على اسبابها.
- تصحيح الانحرافات ومتابعة سير التنفيذ.

ثالثا: اساسيات الرقابة

[1] محمد الصيرفي، **ادارة المصارف**، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007، ص ص 284-286.

لكي يتم الرقابة على اساس سليم، ولكي يتم الاداء والانجاز على نحو الذي تحدده الاهداف والمعايير الموضوعية ولأجل ان تكون الرقابة اكثر فعالية فلابد من الاسترشاد المبادئ[1]:

- اتفاق النظام الرقابي المقترح من حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه.
- تحقيق الاهداف على مستوى عالي من الفعالية والكفاءة والعلاقات الانسانية السليمة.
- الموضوعية في اختيار المعايير الرقابة.
- الوضوح وسهولة الفهم.
- امكانية تصحيح الاخطاء والانحرافات.
- توافر القدرات والمعارف الادارية والفنية.
- وضوح المسؤوليات وتحديد الواجبات.
- الاقتصاد والمرونة.
- استمرارية الرقابة.

[1] محمد احمد، **الرقابة المصرفية**، زمزم، ص ص 37-38.

خلاصة الفصل

هذا الفصل، إعطاء الفكرة على الرقابة المصرفية للبنك المركزي على البنوك الإسلامية بشكل عام حيث تعتبر البنوك الإسلامية من بين المؤسسات المصرفية التي تقوم على قواعد وأحكام مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تعتبر أن المال هو مال الله ويجب أن يستثمر لصالح المجتمع والاقتصاد الوطني بما يحقق مجتمع متكامل ومتكافل.

نجد أن البنك المركزي يأتي على رأس النظام البنكي ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي ومالي في كل أقطار العالم وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية. وتعتبر الرقابة المصرفية وسيلة تساهم في تسيير وتوجيه عمليات البنوك والسماح لها بالتماشي بصفة قانونية عن طريق القيام بعملية الرقابة على أنشطة البنوك من خلال أدوات الرقابة المصرفية حيث تستخدم لتحقيق جملة من الأهداف للحفاظ على استقرار النظام مالي والبنكي وضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي وحماية المودعين وغيرها، وهذه الأدوات تستخدم لمراقبة البنوك ومن بين هذه الأدوات الرقابة الكمية والرقابة نوعية ومتطلباتها

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك السلام فرع المسيلة

للفترة (2019-2022)

تمهيد

في هذا الفصل سيتم استعراض دراسة وتحليل مختلف النماذج والأنظمة القانونية التي يعنى بها البنك المركزي في إطار عمليات رقابته وسلطته على البنوك الإسلامية، كل ذلك في ظل النظام القانوني الموحد أي تخضع في اعمالها لنفس النظام المطبق على البنوك التقليدية.

وسوف نحاول من خلال هذا الفصل دراسة مثال اخر من نماذج رقابة وسلطة البنك المركزي ألا وهو نموذج النظام الموحد، وقد تم اسقاط دراستنا التطبيقية حول بنك السلام الجزائري وبنك الجزائر(بنك المركزي الجزائري) وذلك بالوقوف اكثر على الإشكالات العالقة والعوائق التنظيمية والقانونية التي تعاني منها البنوك الإسلامية في ضل هذا النظام.

وسوف نركز في دراستنا على اهم المؤشرات التطبيقية وأدوات البنك الجزائري لرقابة النقدية التي تبرز اهم اتفاقيات بازل 3 وعوائقها وفق هذا النموذج، وسنتناول ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري.

المبحث الثاني: مؤشرات تطبيقية وأدوات بنك الجزائر.

المبحث الثالث: اتفاقيات بازل3 وعوائقها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري

بنك السلام هو إحدى الوحدات البنكية الإسلامية التابعة لمصرف السلام البحريني والذي ينتشر في ثلاث دول هي: البحرين، السودان، والامارات، ومن خلا هذا بحث سوف نتعرف على: نشأته، تعريفه، أهدافه ومؤشرات نشاط بنك السلام.

المطلب الأول: نشأة بنك السلام

قبل التعرف على مؤشرات نشاط بنك السلام لابد أن نتطرق إلى نشأته وتعريفه وأهدافه والهيكل التنظيمي له.

بنك السلام الجزائري هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

وانطلق نشاطه بتاريخ 20-10-2008 برأس مال اجتماعي قدره 72 مليار دج، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دج يعتبر البنك ثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي فهو إحدى الوحدات البنكية التابعة لبنك البحرين الذي ينتشر في ثلاث دول عربية هي البحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة.

إن بنك السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات بنكية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

ويدير البنك حاليا 19 فرعا يتوزع كالآتي:

- 09 فروع في الوسط.
- 05 فروع في الشرق.
- 02 فرع في الغرب.
- 03 فرع في الجنوب.

للبنك عدة خدمات يقدمها لعملائه منها:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات البنكية عن بعد السلام مباشر "
- خدمة "موبايل بنكنغ"
- خدمة مايل سويفت "سويفتي"

- بطاقة السلام فيزا الدولية.
- خدمة الدفع عبر الإنترنت."**E-Amina**"
- خزانات الأمانات "أمان"
- ماكينات الدفع الآلي.
- ماكينات الصراف الآلي.

المطلب الثاني: أهداف بنك السلام الجزائري

القيام بجميع الأعمال البنكية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات البنك وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
- سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات.
- منح القروض الحسنة وفقا لقواعد البنك.
- الإتجار بالمعادن النفيسة للقواعد التي يقررها البنك.
- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي هيئة.
- تمثيل الهيئات البنكية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا.
- القيام بتمويل المشروعات المختلفة التي يقوم بها الأفراد.
- قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها حسب رغبة دافعيها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري

من خلال الهيكل التنظيمي للوكالة يترتب وجود مدير الوكالة يعين من طرف المديرية العامة وخاضع لسلطة مدير المقر الرئيسي لبنك السلام الجزائر ويرفق بمديرين نائب مدير، مساعد مدير الرقابة الداخلي، المكتب الأمامي ويحتوي على مستشار الزبائن: عبارة عن خلية مسؤولة عن فتح الحسابات استقبال ملفات التمويل، المسؤول عن الاستقبال والتوجيه: يقوم باستقبال وإعلام العملاء وتوجيههم، وأمين الصندوق.

أما المكتب الخلفي ويحتوي على رئيس قسم التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وعمليات التصدير والاستيراد.

أما بالنسبة لمصلحة التمويل فهي خاصة بدراسة وتحليل طلبات التمويل التأكد من موافقة الملفات المستلمة للوثائق المكونة المطلوبة.

فيما يهتم رئيس قسم الصراف / الصندوق بخدمة الصندوق عموما تتمثل في تسجيل العمليات الأمرية وتنفيذها وأيضا الطلبات لمقاعد البنوك الأخرى

الشكل رقم (6): يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

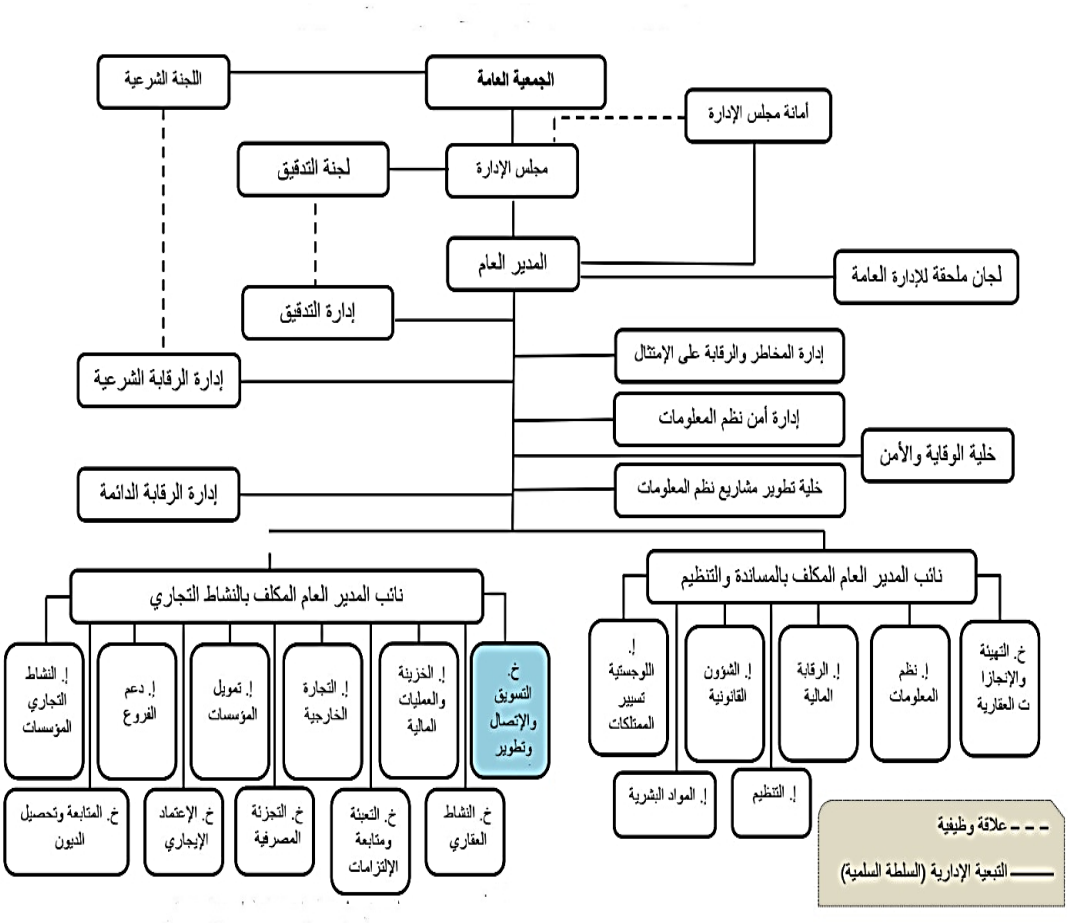

المصدر: https://www.alsalamalgeria.com/

المطلب الرابع: مؤشرات نشاط بنك السلام

لمعرفة مدى نجاح بنك السلام في تحقيق الأهداف لابد من التطرف الى المؤشرات نشاطه ومقارنتها خلال فترة زمنية معينة .

الجدول رقم 02 : تطور مجموع اموال بنك السلام

السنة	2019	2020	2021
مجموع الاموال مليون دج	131019	162626	237804
مجموع الاموال مليون دولار	1096	1230	1713

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

والجدول يوضح تطور مجموع أموال السلام خلال الفترة 2019-2021، والواضح أنه شهد تطورا ملحوظا بنسبة 81% بين سنتي 2019 و2021.

الجدول رقم 03 تطور صافي التمويلات العملاء في بنك السلام

السنة	2019	2020	2021
تمويلات العملاء مليون دج	93510	99252	150267
تمويلات العملاء مليون دولار	782	782	1082

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

حسب الجدول السابق، فإن تمويل العملاء نموا بنسبة 6% في سنة 2020 ثم بنسبة 51% سنة 2021، أي بنسب متزايدة، وهذا راجع لبداية إزالة الاحترازات الخاصة بجائحة كورونا 19.

الجدول رقم 04 تطور حجم الودائع العملاء في بنك السلام

السنة	2019	2020	2021
ودائع العملاء مليون دج	102405	120 322	102 405
ودائع العملاء مليون دولار	857	978	857

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

انخفضت ودائع العملاء بين سنتين 2020 و2021 بنسبة 14% وهذا راجع لعودة النشاط الاقتصادي في الجزائر بعد الخروج من جائحة كورونا 19 الأمر الذي أدى إلى سحب الودائع من طرف العملاء لتمويل نشاطاتهم بعد الحجر.

الجدول رقم 05 تطور حقوق المساهمين في بنك السلام

السنه	2019	2020	2021
حقوق المساهمين مليون دج	**19 0 12**	**18 9000**	**27,263**
حقوق المساهمين مليون ولار	**159**	**143**	**196**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 37% بين سنتي 2020 و2021 وهذا راجع للنتائج الإيجابية المحققة من طرف البنك والتي عادت بالإيجاب على حقوق المساهمين في بنك السلام.

الجدول رقم 06 : تطور مداخيل الصافية في بنك السلام

السنة	2019	2020	2021
المداخيل الصافية مليون دج	93 31	77 05	92 68
المداخيل الصافية مليون دولار	78	58	67

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

كذلك الأمر بالنسبة للمداخيل الصافية التي ارتفعت انخفضت مقارنة بسنة 2019، وهذا ما يمكن إرجاعه لتوقف النشاطات الاقتصادية سنة 2019 و2020 بسبب إجراءات الحجر الصحي وتوقف الأنشطة الاقتصادية في العالم وفي الجزائر، لكن من سنة 2020 إلى 2021 فقد ارتفعت بنسب 15% بسبب بداية رفع الإجراءات الصحية ودخول اللقاحات للجزائر.

الجدول رقم 07 المصاريف التشغيلية في بنك السلام

السنة	2019	2020	2021
مصاريف التشغيلية دج	2941	2684	3320
المصاريف التشغيلية دولار	25	20	24

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

من الطبيعي ارتفع المصاريف التشغيلية للبنك خاصة في ظل توجهه نحو التوسع في الوطن وعصرنته وكذا التحديات التي تواجهه.

الجدول رقم 08 التطور الناتج الصافي

السنة	2019	2020	2021
النتيجة الصافية دج	4007	3069	3389
النتيجة صافية الدولار	34	23	24

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

شهدت النتيجة الصافية انخفاضا معتبرا بين سنتي 2019 و2020 بنسبة 32% وهو أمر طبيعي مع إجراءات الحجر الصحي وتوقف الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، ثم شهد ارتفاعا طفيفا في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهو ما يؤكد انسجام بنك السلام مع الواقع الجديد المفروض بسبب الجائحة.

الجدول رقم 09 تطور العامل كفاءة التشغيلية

السنة	2019	2020	2021
معامل الكفاءة التشغيلية	32%	35%	36%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

رغم كل الإجراءات التي أثرت على سيرورة البنك بسبب الجائحة إلا أن معامل الكفاءة التشغيلية ارتفع ولو بنسب طفيفة.

الجدول رقم 10 تطور العائد على الحقوق الملكية

السنة	2019	2020	2021
العائد على الحقوق الملكية	21%	15%	21%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير لسنوي 2021

تطور العائد على حقوق الملكية بعد انخفاض سنة 2020 حيث انخفض بنسبة 6% ثم ارتفع بنفس النسبة.

المبحث الثاني: مؤشرات تطبيقية لعلاقة بنك السلام ببنك الجزائر

في إطار ممارسة البنك المركزي لبعض وظائفه، خاصة منها وظيفتي البنوك و الرقابة على الائتمان تتشكل أهم معالم العلاقة بين البنك المركزي و بنك السلام و بقية البنوك التي تقع تحت إشرافه .

المطلب الأول: نسبة الاحتياطي القانوني

في الجزائر حدد الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه ، وحسب التعليمة رقم 01-11 الصادرة بتاريخ 19أفريل 1994فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة على الاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 20-01بتاريخ 01ديسمبر 1994و ذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني، و حدد معدل الاحتياطي الإجباري في هذه التعليمة بنسبة 0.2% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة ، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 1% وفق التعليمة رقم 0221-21 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001عندما شعر البنك المركزي بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.

بعد تطبيق هذه التعليمة بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمة أخرى تحت رقم 0221-21 برفع نسبة الاحتياطي إلى حتى 1.02% انطلاقا من 25 ديسمبر 2001 وهذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك و استخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش ، و لازالت عند هذا المستوى حتى الوقت الحاضر لكي تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسية العامة للدولة ، و قد حددت التعليمة 0220-21و المعدلة للتعليمة رقم 0221-21معدل الاحتياطي القانوني % 1.02و معدل الفائدة على هذا الاحتياطي ب ، 0.02%و لا تزال النسب مطبقة لحد الآن.

فالودائع الخاضعة لنسبة الاحتياطي القانوني هي الودائع بالدينار الج ازئري من أي طبيعة كانت ، وهي الودائع تحت الطلب ، الودائع لأجل ، الودائع الادخارية الممثلة بدفتر توفير، الودائع الممثلة بسندات (سندات

الصندوق) ، و الودائع الأخرى . يضاف إلى هذه العناصر المتوسط اليومي للنقدية في الصندوق ممثلة بأوراق نقدية و قطع معدنية، و يتم التصريح بالجميع خلال كل شهر

مثال لحساب نسبة الاحتياطي القانوني

نوع الوديعة	المبلغ(دج)
الودائع تحت الطلب	5345752415.60
الودائع لأجل	2008084084.37
ودائع ممثلة بسندات	73291600.00
ودائع دفتر التوفير	4550482104.46
ودائع أخرى	5099835396.14

يطرح من هذا المجموع (مجموع الودائع) مبلغ المتوسط الشهري للنقدية في الصندوق البالغ : 405257582.24دج و ذلك حسب تعليمات بنك الجزائر، فيبقى المجموع هو : 86023232032.22 دج وعند ضرب هذا المجموع % 6.81 **x** نجد المبلغ 3103622686.31 دج و معنى ذلك أن حساب البنك والجاري لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) يجب أن لا يقل عن هذا المبلغ الأخير، و على أساسه يحسب معدل الفائدة الممنوح للبنك مقابل الاحتياطي القانوني . يلاحظ من خلال هذه الأرقام والعمليات أن البنك يعاني في تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني من إشكالين هما:

– يطبق معدل الاحتياطي على مجموع الودائع التي بحوزة البنك، و باستثناء الودائع تحت الطلب التي يضمنها البنك ، و التي تمثل حوالي % 80من مجموع الودائع فإن معظم الودائع الأخرى يتلقاها البنك على سبيل المضاربة ، أي بنظام المشاركة في الربح كالخسارة ، و بالتالي لا يضمنها البنك إلا في حالة التعديم أو التقصير.

– أن البنك يتلقى فوائد على الأموال المودعة كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) مثل بقية البنوك ، مع العلم بأنه بنك إسلامي أي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا.

و سعيا لحل هذا الإشكال الأخير، فقد فتح البنك حسابا خاصا لدى بنك الجزائر توضع فيه هذه الفوائد في انتظار صرفها في المشاريع و المساعدات الخيرية.

المطلب الثاني: المؤشرات الخاصة بالقواعد مع التركيز على كفاية رأسمال

تحدد التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة Les règles prudentielles وأهمها:

- أن لا يتجاوز حجم الخطر (حجم الائتمان الممنوح) لعميل واحد 25% من مجموع رأس المال الخاص بالبنك، و ذلك ابتداء من تاريخ 1995/01/01 و يقصد هنا بحجم الخطر ذلك الممثل على شكل قروض وكذلك التعهدات خارج الميزانية (مثل الكفاءات والضمانات المعطاة)، بحيث تحسب أخطارها بما يكافئها من عناصر الميزانية .

فإذا كان صافي رأس مال البنك 72420787000 دج فإن نسبة 25% من هذا المبلغ هي 601366910 دج ، و بالاعتماد على وثائق البنك المصرح بها لدى البنك المركزي تبين أن بنك السلام الجزائر قد احترم هذه النسبة ، بحيث لم تصل حجم الأخطار الممثلة في أي عميل من عملاء البنك هذا المبلغ الأخير.

- يجب أن لا يتجاوز مجموع الأخطاء (التعهدات) بالنسبة للعملاء الذين يتجاوز حجم مخاطرهم 15% من الرأسمال الخاص للبنك عشر مرات هذا الرأسمال، أي الخاص بالبنك .

- يجب أن تكون نسبة رأس المال الخاص للبنك إلى مجموع مخاطر القروض والتعهدات تساوي على الأقل 8%. و قد حددت المادة 5من التعليمة رقم 74- **9**4 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و7 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص حسا ب م للبنك ، بينما بينت المادة 1من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 حسب أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يوفقها من قرض.

المطلب الثالث: أدوات بنك الجزائر للرقابة النقدية

1-عمليات إعادة الخصم

منحت لبنك الجزائر إمكانية استخدام أداة إعادة الخصم والقرض بموجب قانون النقد والقرض 90-10 وذلك من خلال الأمر 03-11 التي كلفت مجلس النقد والقرض بتحديد كيفيات وشروط تطبيق بنك الجزائر لعمليات إعادة الخصم والقرض وفقا لأهداف السياسة النقدية.[1]

وبهدف تمكين البنوك من الحيازة على المزيد من السيولة الموجهة لتمويل الاقتصاد، قام بنك الجزائر بإعادة تفعيل عمليات إعادة خصم السندات العمومية والخاصة خلال السداسي الثاني من سنة 2016 بالتزامن مع تخفيض معدلها من 4% إلى 3.5% ابتداء من 02 أكتوبر 2016، وابتداء من مارس 2017 تم استبدال عمليات إعادة الخصم كأداة لضخ السيولة بعمليات السوق المفتوحة ليستقر معدل إعادة الخصم عند معدل 3.75% منذ شهر ماي 2017.

2- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية

نصت المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 على أنه يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه احتياطا في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، كما أقرت غرامة يومية يستوفيها بنك الجزائر من البنوك المخالفة، وشرع في استخدامه بداية من سبتمبر 1994 كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في سيولة البنوك وضبط قدراتها الائتمانية والمخاطر المتعلقة بها، والذي يطبق على جميع ودائع البنوك بالعملة المحلية.

في سنة 2018، قام بنك الجزائر برفع نسبة الاحتياطي إلى 8% ثم إلى 10% في جانفي 2018، ثم وصل إلى 12% في شهر فيفري بهدف التقليص من الضغوطات التضخمية واحتوائها بعد التطور الذي شهدته السيولة البنكية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017 نتيجة لوضع حيز التنفيذ آلية التمويل التقليدي. وقد انخفضت نسبة الاحتياطي لتصل 2% خلال فيفري 2021 نتيجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

3- أداة السوق المفتوحة

[1] أشعلال سارة، **فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص 185.

تقتضي أداء السوق المفتوحة تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بائعا ومشتريا للأوراق العمومية والخاصة ضمن الحدود والشروط الذي يضعها مجلس النقد والقرض، وذلك حسب المادة 76 من قانون النقد والقرض 90-10، ويتعلق الأمر فيما يلي:

- عمليات إعادة التمويل الرئيسية: وهي عمليات أسبوعية يعلن عليها كل يوم أحد وتنفذ في اليوم الموالي عن طريق الإعلانات عن المناقصة وهي القناة الرئيسية لإعادة تمويل البنوك.
- عمليات إعادة التمويل ذات الأجل الطويل: والتي تمتد إلى 12 شهرا وهي عمليات ذات تكرار شهري تقام أيضا عن طريق الإعلانات عن المناقصة ويتم الإعلان عنها في آخر يوم أحد من كل شهر، وتهدف إلى إعطاء تكملة لعمليات إعادة التمويل الرئيسية.
- عمليات الضبط الدقيق: وتهدف إلى عمليات ضخ السيولة أو سحبها، وهي ذات تكرار موحد تهدف إلى تسيير وضعية السيولة في السوق وكذا التحكم في معدلات الفائدة من أجل التقليل من أثر التقلبات الفجائية.
- العمليات الهيكلية: وهي بمثابة عملية ضخ السيولة ذات التكرار المنتظم وغير المنتظم.

المبحث الثالث: اتفاقية بازل وعوائق العلاقة بين البنك المركزي وبنك السلام

سنتناول في هذ المبحث اتفاقية بازل وكذا التعرف على عوائق العلاقة التي قد تكون بين هيئة البنك المركزي وادرة بنك السلام، كما سنتعرف على مفهوم ونشأة اتفاقية بازل بالإضافة الى معرفة عوائق العمل المصرفي في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم اتفاقية بازل

أولا: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

يعد الاهتمام بموضوع كفاية راس المال ليس بالأمر الحديث، فلقد كانت استخدامات معايير قياس كفاية رأس المال سنة 1914 م، وكان يعبر عنها آنذاك بنسبة رأس المال البنك إلى إجمالي الودائع، على أن لا تقل نسبة رأس المال إلى الودائع 10% بصيغة أخرى أن لا تزيد الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال، ويعتبر هذا المعدل من أشهر المقاييس وأقدمها انتشا ا ر في مجال العمل المصرفي عبر العالم إلى غاية سنة 1942 م، أين تخلت عنه البنوك في الولايات المتحدة، كما أنه أصبح أقل أهمية عن السابق، وذلك نظرًا لكون الأهمية تكمن في كيفية استخدام الودائع (نوعية الأصول).

برز بعد الحرب العالمية الثانية مقياسا تقليديا بسبب النقائص التي اتصف به سابقه، ويربط هذا المقياس رأس المال الممتلك بالأصول (نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول) ويبرر ذلك بان الخسارة التي يتحملها رأس المال، يكون مصدرها استخدام الأموال، وكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما عكس ذلك متانة المركز المالي للبنك، وقد انتقد هذا المقياس بعدم التفرقة بين الأصول من حيث درجة مخاطرتها، فطور هذا الأخير في سنة 1948 م تقريباً، وظهر مقياس نسبة أ رس المال إلى الأصول الخطرة، وتعتبر الأصول ذات المخاطرة كل الأصول ما عدا: النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي + السندات الحكومية + القروض الممنوحة للحكومة والدوائر الرسمية، وهناك من أضاف الودائع لدى البنوك الأخرى، ووجهت لهذا المقياس نفس الانتقادات الموجهة لسابقه، يعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية.

تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها الممنوحة من بنوك عالمية، الأمر الذي سبب أزمات لهذه البنوك، زد إلى هذه المنافسة القوية للبنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية، نظراً لانخفاض رؤوس أموال تلك الأولى، دفع كل هذا السلطات الإشراقية في مجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى** إلى تشكيل لجنة تضم خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية لهذه الدول سنة 1974 م، ويعقد اجتماعها في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، أين تقع أمانتها العامة أيضاً، لهذا سميت اللجنة باسم "لجنة بازل للإشراف المصرفي ويطلق على توصياتها بمقررات لجنة باز ل 2 .

ثانيا: التعريف بلجنة بازل المصرفية

لقد تم تحديد الطبيعة النظامية للأزمات المالية قبل الأزمة الأخيرة التي ظهرت على السطح منذ سنة 2007 م، إن الكساد الكبير الذي عقب الأزمة العالمية سنة 1929 م، يقف شاهداً على التهديدات النظامية خاصة في ظل العولمة المالية والشمولية، فأضحى موضوع تجميع وتوحيد معايير الرقابة والأمن المالي أكثر أهمية، وكانت من بذور هذا الاهتمام إفلاس البنك الألماني ، الذي أنجر عنه شلل في المدفوعات ما بين البنوك في نيويورك تبعه بعد ذلك إفلاس بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر هذا البنك أحد أكبر البنوك الأمريكية، واكتشف مدى الانعكاس السلبي والخطير للمخاطر النظامية, وجاءت مبادرة بيتر كوك مدير بنك إنجلترا، لعقد اجتماع لجنة البنوك المركزية والسلطات الرقابية لدول.[1]

[1] جلايلية عبد الخليل، **آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2019/2018، ص 47.

ثالثا: تقديم لجنة بازل

تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية الهيئة الرئيسية الدولية المنظمة للقواعد الاحترازية والحصيفة للبنوك، ولا تعد سلطة فوق الوطنية، فقراراتها لا تملك قوة القوانين وإنما هي عبارة عن توصيات ومقترحات، لتستند إلى التزامات الدول الأعضاء، كما أنها تسمح بالتعاون بين مختلف البلدان الأعضاء كما يشمل أعضاء اللجنة على المشرفين على السلطات القائمة على الرقابة والبنوك المركزية للدول الأعضاء، يتم استدعائهم من طرف مدير اللجنة، وبعد التشاور مع اللجنة قد يصبح أعضاء بعض المنظمات كملاحظين للجنة، ودخول أعضاء جدد يرجع إلى هيئة المتابعة ومجموعة من محافظي البنوك المركزية، ومسؤولين عن الرقابة المصرفية ويتخذ القرار حسب أهمية القطاع المصرفي للبلد المترشح ومدى استقراره المالي.

تتكون لجنة بازل للرقابة المصرفية للجنة، مجموعات العمل وفرق خاصة رئيس الأمانة والشكل الموالي يوضح بالتفصيل هيكل التنظيمي للجنة بازل.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية

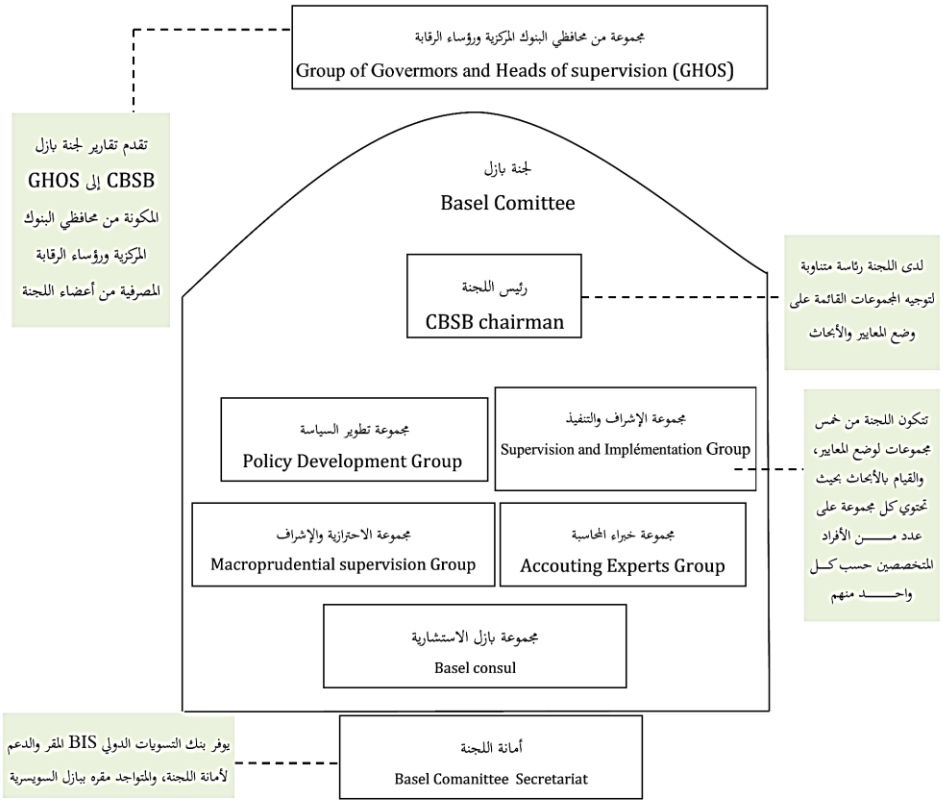

Source:https://www.bis.org/bcbs/organ_and_gov.htm

المطلب الثاني: اتفاقية بازل3

أقرت اتفاقية بازل 3 خلال مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين (G20) في نوفمبر 2010 وتمت الموافقة عليها في اجتماع لجنة بازل في ديسمبر 2010، وتميزت هذه الاتفاقية في كونها أكثر ابتكارا من حيث توجهها لتحسين قدرة البنوك على الاستجابة في أوقات الضغط في حين كانت الاتفاقيتين السابقتين تستندان فرضية الوضعية الطبيعة للسوق، وتضمنت هذه الاتفاقية أربعة دعائم أساسية كالتالي: [1]

1 -تحسين جودة واتساق وشفافية رأس المال:

أقرت لجنة بازل تعديلات على مكونات رأس المال في معيار الكفاية، حيث استبعدت الشريحة الثالثة المكونة من قروض المساندة لأجل سنتين واكتفت في حساب رأس المال على رأس المال الأساسي ورأس المال المساند. كما شملت التعديلات الحد الأدنى لنسب هذه المكونات في حساب المعيار كما يلي:

- الحد الأدنى للنواة الصلبة الأسهم العادية والأرباح المحتجزة لرأس المال الأساسي=4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

- الحد الأدنى لرأس المال الأساسي 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

- الحد الأدنى لرأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

وضمن إطار سعيها لتعزيز جودة ومتانة رأس المال في مواجهة مخاطر البنك، أضافت اتفاقية بازل 3 هوامش خاصة تمثلت في:

- هامش المحافظة على رأس المال يهدف لتغطية المخاطر المستقبلية من خلال تكوين البنوك لهوامش رأسمالية خارج فترات الضغط، ويتم تكوين هذا الهامش من النواة الصلبة بما نسبته 2,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر وذلك تدريجيًا بنسبة 0,625% كل سنة، وهذا ما سيرفع الحد الدني للنواة الصلبة ضمن متطلبات كفاية رأس المال إلى 7%.

- هامش الحماية من التقلبات الدورية بهدف لضمان أن متطلبات رأس المال في القطاع البنكي تأخذ بعين الاعتبار البيئة المالية الكلية التي تنشط فيها البنوك، حيث يتم فرض هذا الهامش من قبل السلطات الرقابية

[1] طحلي كوثر، بوشنافة صادق، **واقع وافاق الرفع المالي وفق مقررات اتفاقية بازل 3**، ملجة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد الحادي عشر، العدد 01، جامعة المسلة، الجزائر، 2018، ص 43.

عندما تفترض أنّ التوسع في الائتمان سيؤدّي إلى تراكم المخاطر على مستوى النظام ككل، ويوفر هذا الهامش الحماية للقطاع البنكي من أية خسائر نتيجة للتقلبات الاقتصادية المحتملة من خلال الحد من التوسع الائتماني في الرواج واستخدامه في فترت التراجع الاقتصادي، ويكون من النواة الصلبة أو ما يعادلها من حيث الجودة في امتصاص الخسائر.

وتتراوح نسبة الهامش المطلوب من البنك تكوينه بين 0 و 2,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

بناء على التكوين الجغرافي لمحفظة تعرض البنك لمخاطر الائتمان. ووفقًا لما سبق تكون معادلة كفاية رأس المال لاتفاقية بازل 3 كما يلي:

رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)

$$\frac{\text{رأس المال (رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان (المخاطر الائتمانية+ المخاطر السوقية+ المخاطر التشغيلية)}} \geq 10{,}5\%$$

2- تغطية المخاطر:

من خلال هذه الركيزة سعت لجنة بازل إلى الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر التي تتعرض لها البنوك من خلال مراجعة قياس وخاطر الطرف المقابل وتخصيص مقدار من رأس المال لتغطيتها.

* **معيار الرفع المالي:** كأداة مكملة لمعيار كفاية رأس المال، أدرجت لجنة بازل نسبة جديدة غير قائمة على المخاطر وهي نسبة الرفع المالي هدفت من خلالها إلى:

- الحد من تراكم الرفع المالي في القطاع البنكي، مما يساهم في منع عمليات الاستدانة المفرطة التي يمكن أن تلحق ضررا بالنظام المالي.

- كبح مخاطر النماذج وأخطاء القياس لوضع حد لمحاولات البنوك التي تتبع منهج داخلي في إعطاء تقييمات مخاطر منخفضة وغير واقعية للقروض.

- استكمال المتطلبات القائمة على المخاطر بمعيار بسيط غير قائم على المخاطر يعمل بمثابة شبكة أمان.

وتعتمد هذه النسبة في حسابها على المقاربة الجديدة التي اعتمدتها اتفاقية بازل3 لرأس المال الأساسي، وتحسب وفق لما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الإنكشافات داخل وخارج الميزانية}^{1}} \leq 3\%$$

*** معايير عالمية للسيولة:**

بينت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أهمية السيولة لسير عمل البنوك خاصة أنه لم يسبق وأن تم أي تنسيق دولي في مجال السيولة، لذلك بادرت لجنة بازل إلى بلورة معايير سيولة عالمية تحدد المتطلبات الدنيا للسيولة

*** نسبة السيولة قصيرة الأجل:** تهدف هذه النسبة إلى التأكد من حيازة البنك على مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لتغطية احتياجاته من السيولة في ظل فرضية حدوث 2 أزمة سيولة تكوم 30 يوم المقبلة، وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يوم المقبلة}} \geq 100\%$$

*** نسبة صافي التمويل المستقر:** تستخدم هذه النسبة لقياس السيولة الهيكلية للبنك في المدى المتوسط والطويل خلال سنة واحدة، وذلك بهدف تشجيع البنوك على استخدام السيولة المستقرة التمويل أنشطتها، وتتكون نسبة صافي التمويل المستقر من عنصرين هما قيمة التمويل المستقر المتاح وقيمة التمويل المستقر المطلوب تبغا للمعادلة التالية:

$$\frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

حيث:

– قيمة التمويل المستقر المتاح حاصل ضرب كل فئة من فئات التمويل المختلفة في معامل التمويل المستقر المتاح الذي يعكس استقرار الفئة.

– قيمة التمويل المستقر المطلوب حاصل ضرب كل فئة من الفئات الطالبة للتمويل في معامل التمويل المستقر المتاح الذي يعكس ديمومة الفئة.

وكسابقاتها تعرضت اتفاقية بازل 3 إلى انتقادات لاسيما فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، وغير بأبعد عن سنة 2015 بدأت لجنة بازل في مراجعة الاتفاقية وإضفاء تعديلات عليها لتصدر أواخر سنة 2017 النسخة النهائية لاتفاقية بازل 3 بعد التعديل سميت بـ بازل :3: الانتهاء من إصلاحات ما بعد الأزمة"، تضمنت المحاور الرئيسية التالية:

- تحسين معالجة مخاطر الائتمان؛

- تبسيط معالجة مخاطر التشغيل؛

- إلزام البنوك الكبرى بتلبية نسبة أعلى لمعيار الرفع المالي؛

- إحداث أرضية أقوى وأكثر حساسية للمخاطر

المطلب الثالث: عوائق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

إن البنوك الاسلامية في الجزائر لها صعوبات ومعوقات شأنها شأن البنوك الاسلامية في الدول الأخرى، وهذا ما سنتعرف عليه أكثر من خلال هذا العنصر.[1]

1- غياب الإطار القانوني:

إن أول ما يعيق العمل البنكي الاسلامي في الجزائر هو غياب الإطار القانوني المنظم له ، في الو قت الذي تعبر فيه الصيرفة الاسلامية عن مفهوم جديد في الوساطة المالية مختلف عما كان عليه في إطار العمل البنكي الكلاسيكي و الذي صيغت القوانين في إطاره و لأجل تنظيمه ، فقانون النقد و القرض الذي يعني بتنظيم العمل البنكي في الجزائر و مختلف الانظمة و التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر إنما و ضعت و صيغت متماشية مع مقتضيات العمليات البنكية الكلاسيكية ، باعتبار أن دو ر البنك في وساطتها المالية بين المودعين والمحتاجين للتمويل هي عالقة مقترض من طرف و مقرض للطرف الثاني بناء على الفائدة.

في حين أن الصيرفة الاسلامية تبنى على أساس مختلف هو المضاربة و المشاركة ، فالبنك الإسلامي مضارب في أموال المودعين المقترض و مقرض بفائدة ، إذ يدخل معه شركة المضاربة حيث يكونون أرباب المال و يكون هو العامل فيه ، و ما ينتج عنها من ربح يقسم بينهم بحسب نصيب كل منهم ، بناء على الاتفاق

[1] صيد صالح، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2021/2020، ص 47.

الذي تم بينهم ، كما أنهن في الو قت ذاته يتحملون الخسارة معه في حال حدوثها ، و ليس ذلك فقط فالبنك الاسلامي يعمد في إطار عمله إلى مشاركة عملائه في مشاريعهم بما له من تفويض من أرباب المال سواء كانوا المساهمين فيه أو المودعين فالحديث إذا في البنوك الاسلامية عن الربح و الخسارة و الاشتراك فيهما، و هذا المعنى غير متوفر في إطار العمل البنكي الكلاسيكي الذي يقوم على أساس مختلف طبقا لما ذكر سابقا.

2- افتقاد الارادة الحقيقية في العمل البنكي الاسلامي:

إن البنوك الاسلامية بالرغم من أنها انطلقت من فكرة مغايرة للتي اعتمدتها البنوك الكلاسيكية ، إلا أن كثيرا منها و للأسف تبعت منهجا مشابها لها من حيث ضمان أموال المودعين ، فمع الو قت صارت تر ى نفسها منافسا للبنوك الكلاسيكية التي تضمن للمودعين أمو الهم و تحقق لهم قدر ا عاليا من السيولة و بالرغم من أن كثيرا من البنوك الإسلامية تعلن أنها تضارب بأموال المودعين ، لكن الذهنية البنكية السائدة ظلت مهيمنة على إدارة هذه البنوك ، غالبا بسبب الخبرة السابقة و أحيانا بسبب ما يتو قعه المودعين أنفسهم منها ، أو بسبب جو المنافسة للبنوك الكلاسيكية ، أو لهذه الأسباب كلها .حيث أن البنك الاسلامي بهذه الصورة ، الا يمكنه أن يكون بديل عن البنوك الكلاسيكية ، وإنما يمكنه أن يتعايش معها، بشرط بقاء الدوافع العاطفية للمتورعين عن نظام الفائدة مؤثرة كقوة خارجية ، تستند البنوك الاسلامية في مجال تنازع البقاء.

3- افتقار موظفي البنوك الاسلامية لتأهيل والتكوين

لابد من أن تتوجه جهود هذه البنوك إلى السعي من أجل تكوين العاملين بها و إكسابهم الخبرة الكافية والمعرفة اللازمة .

4- سوء تنظيم وهيكلة إدارته التمويلية:

لابد أن يعمد في الادارة ذاتها البد من توزيع الاعمال و الصلاحيات حفاظا على التنفيذ الحسن لمعاملاته و فقا لما تقتضيه أحكامها الشرعية .

المطلب الرابع: إشكالات أدوات الرقابة المطبقة على البنوك الإسلامية

لم يحمل النظام رقم 2020-02-أي جديد عن ما كان منصوص عليه في النظام رقم 18-02 الملغي فيما يتعلق بالإطار الرقابي المفروض على البنوك الإسلامية، حيث أشار هذا النظام من خلال المادة 22 لخضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية بما

في ذلك الأحكام الرقابية التي وضعت على مقاس البنوك التقليدية، وهذا ما قد يسبب جملة من إشكالات للبنوك الإسلامية في ممارسة نشاطها، سنتطرق لأهمها من خلال العناصر التالية:[1]

1- أدوات إدارة السيولة:

تؤدي أداة الاحتياطي الإجباري، المعامل الأدنى للسيولة ونظام ضمان الودائع دورًا مهما في إدارة سيولة البنوك الإسلامية، بحيث تعمل كل من أداة الاحتياطي الإجباري ونظام ضمان الودائع على تجميد جزء من أموال الحسابات التي تتلقاها هاته البنوك، في حساب لدى البنك المركزي فيما يتعلق بالآلية الأولى و في شكل علاوات تدفعها لصندوق حماية الودائع المصرفية فيما يتعلق بالآلية الثانية، في حين يعتمد المعامل الأدنى للسيولة على إلزام البنوك الإسلامية بتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية المتوقعة الواردة وبين التدفقات النقدية المتوقعة الصادرة على المدى القصير .

يبرز إشكال تطبيق أداة الاحتياطي الإجباري بالنسبة للبنوك الإسلامية في جانبين، الجانب الأول وهو الفوائد الربوية المزدوجة سواءً التزمت البنوك الإسلامية بتكوين هذا الاحتياطي أم لم تلتزم، حيث يمنح بنك الجزائر عائدًا على هاته الاحتياطات في شكل معدل فائدة ، وعلى النقيض من ذلك يفرض أيضًا عقوبات على البنوك المخالفة كليا أو جزئيًا في شكل معدل فائدة، أما الجانب الثاني فيخص إشكال وعاء الاحتياطي الذي يشمل إجمالي حسابات هذه البنوك دون تمييز بين الحسابات الجارية التي تعد ودائع مضمونة على البنوك، وبين الحسابات الاستثمارية التي تمثل رؤوس أموال مضاربة توجه للاستثمار . وهو الإشكال الذي تداركه بنك الجزائر عند إقراره النظام المتعلق بنظام ضمان الودائع حيث استثنى الحسابات الاستثمارية من أساس حساب العلاوة السنوية، كما ميّز العلاوات المحصلة من النوافذ الإسلامية فقط بتنظيم خاص من حيث إيداعها وتوظيفها، وهذا ما يثير التساؤل حول مكانة العلاوات المتأتية من البنوك الإسلامية من هذا التمييز.

أما بالنسبة لتطبيق المعامل الأدنى للسيولة، فالبنوك الإسلامية تواجه إشكالين مصدرهما عناصر حساب المعامل، يكمن الأول في العناصر التي يحظر على البنوك الإسلامية التعامل بها باعتبارها سندات دين أو قروض ربوية، والثاني فباعتبار الحسابات الاستثمارية من التزامات البنوك الإسلامية كودائع لأجل وإدراجها ضمن عناصر مقام المعامل.

2- أدوات كفاية رأس المال:

[1] اشعلال سارة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

يعتمد بنك الجزائر في تحديد كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على نسبة الملاءة وهامش الأمان القائمة على مبادئ اتفاقيات بازل في تضمين رأس المال، حيث يتم تحميل الأموال الخاصة القانونية التي تضم سندات دين وافتراضات، إجمالي المخاطر المرجحة التي يتعرض لها البنك الإسلامي بما في ذلك المخاطر الناتجة عن التوظيفات والأصول الممولة من الحسابات الاستثمارية وهو ما يتنافى وطبيعة هذه الحسابات التي ينبغي أن تتحمل المخاطر المحتملة وفقًا لنظام المشاركة.

ويتضح مما سبق أن الإشكال الذي يكتنف نسبة الملاءة وهامش الأمان بالنسبة للبنوك الإسلامية هو في صياغة النسبة، التي تدرج الأموال المتأتية من إصدار السندات والافتراضات ضمن الأموال الخاصة القانونية وتدرج مخاطر الحسابات الاستثمارية ضمن إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتبعا لذلك فإنّ البنوك الإسلامية من جهة ملزمة بتحميل بقية العناصر الشرعية المكونة للأموال الخاصة إجمالي المخاطر المرجحة التي تتعرض لها، ومن جهة أخرى تتحمل مخاطر الحسابات الاستثمارية التي ليس من المفترض تحملها.

3- أدوات توجيه النشاط:

يشكل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة وكذا الحد الأقصى للمساهمات، قيودًا بالنسبة للبنوك الإسلامية تحد من نشاطها الاستثماري وبالأخص صيغتي المشاركة والمضاربة، وذلك بسبب تسقيف مساهماتها في رأس مال الشركات.

فبالرجوع إلى صياغة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة وناهيك عن عناصر الموارد الطويلة الأجل التي حددها بنك الجزائر والتي لا تحوز منها البنوك الإسلامية إلا ودائع العملاء الممثلة في التي الحسابات الاستثمارية التي يمتد تاريخ استحقاقها لأكثر من 5 سنوات وهو ما يزيد الحمل على الأموال الخاصة لهاته البنوك، فإنّ مقام المعامل الذي يتشكل من الاستخدامات الطويلة الأجل يضم بند المساهمات في الشركات والشركات التابعة مما يضطر البنوك الإسلامية إلى تسقيف تعاملاتها وفقًا لصيغتي المشاركة والمضاربة اللتان تتطلبان دخول البنوك كمساهم في رأس مال.

أما بالنسبة للحد الأقصى للمساهمات فهو يخص مساهمات البنوك التي تمثل على الأقل 10% من رأس مال الشركة المساهم فيها ، وذلك بتسقيفها بنسبة معينة من الأموال الخاصة كدلالة على تضمين هذه الأخيرة للمخاطر التي قد تنجر عن هذه المساهمات، ووفقًا لذلك يثير فرض الحد الأدنى للمساهمات على البنوك الإسلامية إشكالا مزدوجًا، وهو كبح مساهمات البنوك الإسلامية التي تمثل أساس النشاط الاستثماري وتسقيفها

بنسبة من الأموال الخاصة فقط عوضا عن إشراك الحسابات الاستثمارية إلى جانب الأموال الخاصة، وذلك باعتبار هذه الحسابات في نفس منزلة الأموال الخاصة من حيث تحمل الخسائر المحتملة عن مساهمات البنك.

خلاصة الفصل

لقد رأينا من خلال هذا الفصل بأن بنك السلام الجزائري مثل بقية البنوك الإسلامية التي تعمل في النظام القانوني الموحد يواجه إشكالات متفاوتة في حجمه لعل أهمها تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياط القانوني وكذا تعامله مع بنك الجزائر، وهذا بالإضافة الى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى بالقواعد الحذرة وجميع البنوك العاملة في الجزائر دون مراعاة خصوصية بنك السلام الجزائري الذي يعمل على احكام الشريعة الإسلامية، والذي يتعامل مع أدوات البنك الجزائري واتفاقيات بازل 3 وعوائقها وان كان هذا الاشكال الأخير يشترك فيه البنك مع أغلب البنوك.

خاتمة

من خلال واقع تحليل رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، تبين انه يمكن تكيف معايير هذه الرقابة وأهدافها مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، بحيث يمكن الغاء تلك التي لا تنسجم معا تعاليم الشريعة الإسلامية، وأن يقوم البنك المركزي بصياغة علاقته بل بالبنوك الإسلامية، وجعل وسائل أهداف الرقابة للبنك المركزي تتماشى وتعاليم الرقابة المصرفية العالمية في الدول التي توجد فيها البنوك الإسلامية.

أولا: مناقشة نتائج فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى** تنص على أن: الرقابة المصرفية للبنك المركزي على البنوك الإسلامية تختلف عن تلك الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التقليدية، لأن البنوك الإسلامية تعتمد في معاملتها على الشريعة الإسلامية، وهي فرضية غير صحيحة لان الواقع العملي يثبت أن البنك المركزي في رقابته على بنك السلام، ويستخدم نفس الأساليب والأدوات التي يطبقها على البنوك التقليدية، ومن هذا المنطلق فهو لا يراعي خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

- **الفرضية الثانية** تنص على أن ممارسة البنك المركزي في رقابته على البنوك الإسلامية تتم من خلال قوانين يضعها قانون النقد والقرض، وهي فرضية مؤكدة وبالتالي البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تخضع لنفس القوانين، ولا يوجد هناك نص قانوني خاص لتنظيم وعمل البنوك الإسلامية.

- **الفرضية الثالثة** تنص على أن الرقابة التي يمارسها البنك المركزي في الجزائر على بنك السلام لا تصب في مصلحته، كونها تخدم مصلحة البنوك التقليدية أكثر، وهي فرضية مؤكدة لأن تحديد سقوف الائتمانية من المفروض لا تطبيق على البنوك الإسلامية ولا بد من تعديلها، باعتبار ما تقوم به البنوك الإسلامية هو استثمار وليس توسعا ائتمانيا وبالتالي لا بد من وجود معايير غير تلك مطبقة على البنوك التقليدية.

ثانيا: نتائج الدراسة

- البنك المركزي الإسلامي هو مؤسسة عامة أي مملوكة للدولة، وهذه الخاصية تمليها قيام البنك المركزي بوظيفة هامة في اصدار النقود القانونية، والتي يجمع الفقهاء على ضرورة احتكار الدولة لها بخطورتها، بالإضافة إلى ما يرتبط بها من أعباء السياسة النقدية التي تعتبر احدى ركائز السياسية الاقتصادية العامة للدولة.
- الأدوات الرقابية التي يطبقها البنك المركزي على البنوك الإسلامية لا تتوافق مع عمل البنوك الإسلامية.
- يجسد بنك السلام الجزائري في علاقته مع البنك المركزي بعض الإشكالات التي يعاني منها البنك السلامي، يعمل في البنك مركزي تقليدي مثل تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني أو تعامل الآخر مع دول كملجئ أخر للاقتراض أو في كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن القواعد الحذرة، لكنه في نفس الوقت لا

يعاني من إشكالات تعاني منها بنوك إسلامية أخرى بنفس الوضع، مثل تحديد نسبة السيولة أو تملك البنك لعقارات أو منقولات بأكثر مما هو مسموح به في إطار عمله أو مشكلة في السندات العمومية.

- يعتمد بنك الجزائر في كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على نسبة الملائمة وهامش الأمان وفقا لمبادئ وفق بازل والقائمة على مبدأ تضمين رأس المال الإجمالي في المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تشكل الأدوات الرقابة التي يخضع لها بنك السلام الجزائر؛ قيود على نشاطه مما يقل من مستوى ربحيته، الأمر الذي يدفعه بالاحتفاظ بأصول سائلة وأموال خاصة أكثر من حاجته لتحميلها عبئ غياب بنود لا يحوزها البنك لمخالفاتها الشرعية.

ثالثا: اقتراحات وتوصيات

- يجب على البنوك المركزية أن تدرس بعناية التشريعات المصرفية الحالية، وتعمل على إزالة المشاكل التي تواجهها البنوك الإسلامية وتبحث عن أدوات الرقابة التي تستخدم وتتناسب مع طريقة عمل المصرفي الإسلامي.
- رأينا أن غياب هذا العمل قد سبب الكثير من الإشكالات العالقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، خاصة في النظام المصرفي المختلط.
- استحداث دائرة الرقابة المصرفية في البنك المركزي تختص بالرقابة والتفتيش والمتابعة على البنوك الإسلامية، وأن يكون موظفي هذا القسم المختص لهم دراية وكفاءة عالية حتى تتم الرقابة بصورة فعالة ومفيدة لكل الأطراف.

أفاق الدراسة:

- دور البنك المركزي في ظل النظام المصرفي الإسلامي.
- البنوك الإسلامية الاقتراضية واشكالية الرقابة المصرفية عليها.
- اثر رقابة البنك المركزي على ودائع البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. احمد امين حسان، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، مؤسسة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، مصر،2000.

2. أحمد بلوذنين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر، 2009.

3. أحمد صبحي العيادي، ادارة العمليات المصرفية والرقابة عنها، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الاردن، 2010.

4. بن حدو فؤاد، البنوك الاسلامية والازمة المالية العامة، **alphadic**لنشر والتوزيع، ط1، 2018.

5. رايس حدة، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية، لبدار الهندسية، ط1، القاهرة، مصر، 2009.

6. رشاد العصار، رياض حلمي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، 2001.

7. زكرياء الدوري، ياسر السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

8. سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ط1، مكتبة الريام، الدار البيضاء، الجزائر، 2006.

9. سين كامل فهمي، ادوات السياسة النقدية التي نستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، المعهد الاسلامي للبحث والتدريب، جدة، 2006.

10. محمد الصيرفي، ادارة المصارف، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007.

11. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي والاقتصاد الدولي، الجزء الثالث، موقم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

12. ناصر خليفة عبد المولى، البنوك الإسلامية، المفهوم الإداري والمحاسبي، السحاب للنشر والتوزيع، 2010.

المذكرات والأطروحات

13. أشعلال سارة، فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021.

14. امارة محمد يحيي عاصم، تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية، رسالة ماجستير ادارة اعمال، جامعة دحلب، حلب، 2010.

15. براح دلال، مدى امكانية تعرض البنك الاسلامي لخطر الفشل المالي، أطروحة دكتوره، دراسة حالة بنك قطر الاسلامي، 2008-2015.

16. برباح دلال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدى إمكانية تعرض البنوك الإسلامية لخطر الفشل المالي طبقا لنموذج**Skamod**، دراسة حالة بنك قطر، العدد 18، 2017.

17. جلايلة عبد الجليل، اليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2018-2019.

18. جلايلية عبد الخليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2019/2018.

19. راشدي سماح، الية الرقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل معايير دولية، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

20. ركيبي كريمة، عماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية، جامعة اكلي محند او الحاج، بويرة، 2014-2015.

21. ريدة ختير، الرقابة المصرفية، رسالة دكتوراه، تخصص علوم قانونية، فرع قانون بنوك، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حيلالي ليلانس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

22. صيد صالح، علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2021/2020.

23. عدية حديوش، اثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة الى حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019-2020.

24. فريدة ختير، الرقابة المصرفية، رسالة دكتوراه، تخصص علوم قانونية، فرع قانون بنوك، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حيلالي ليلانس، سيدي بلعباس، 2017.

25. مدور عبد الحميد، رقابة البنك المركزي على انشطة مصارف الإسلامية، مذكرة ماستر اكاديمي، 2015-2016.

المجلات والملتقيات

26. سعد عبد محمد، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الاسلامية، مجلة بغداد، 2014.

27. طحلي كوثر، بوشنافة صادق، واقع وافاق الرفع المالي وفق مقررات اتفاقية بازل 3، ملجة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد الحادي عشر، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

28. محمد أمين إمام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد90، بغداد، العراق، 2011.

29. نصر سلمان، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)،نص المداخلة الموجهة للملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، بدون سنة نشر.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عريوة نور الهدى المولود(ة) بتاريخ: 22 10 1999 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 208738462 الصادرة بتاريخ: 2023.01.17 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

رقابة البنك المركزي على السيولة الإسلامية

دراسة حالة بنك السلام الجزائري

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/18

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإسلامية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوصاف حوالة المولود(ة) بتاريخ: 01/01/1997 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201092264 الصادرة بتاريخ: 19/08/2017 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إسلامية تخصص: إقتصاد وبنوك خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :

"دور البنك المركزي على البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك السلام الجزائر"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/19

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص

يعتبر الدور الرقابي للبنك المركزي في النشاط المصرفي والاقتصادي من أهم العوامل التي تساعد على حماية الاقتصاد الوطني والنظام المالي من الانهيار والتعرض للأزمات المالية التي عصفت بكثير من الاقتصاديات في العالم، وتم من خلال هذه الدراسة مناقشة الآليات الرقابية التي يعتمدها البنك المركزي في ممارسة نشاطه الرقابي للأسس والخصائص التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية.

وتبرز أهمية هذا البحث في أنه تناول الدور المهم الذي يلعبه البنك المركزي في النشاط المصرفي الوطني، كما تم ابراز الخلل في الرقابة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية من خلال دراسة آليات الرقابية المعتمدة، واقترح البدائل الشرعية التي من خلالها يمكن ان تؤدي دور رقابي فعال ومهم للبنك المركزي يتناسب والأسس الشرعية لنشاطات المصارف الإسلامية.

وقد توصلنا في نهاية دراستنا الى تبيان الأدوات الرقابة وإتفاقية بازل 3 التي يطبقها البنك المركزي على البنوك الإسلامية ومدى استفادة بنك السلام محل دراستنا من هذه الأدوات والسياسات الرقابة.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، البنوك الإسلامية، الرقابة المصرفية، آليات الرقابة، الجزائر. بنك السلام.

Summary

The supervisory role of the Central Bank in banking and economic activity is one of the most important factors that help protect the national economy and the financial system from collapse and exposure to financial crises that have ravaged many economies in the world, and through this study the supervisory mechanisms adopted by the Central Bank in the exercise of its supervisory activity were discussed for the foundations and characteristics on which Islamic banking is based.

The importance of this research is highlighted in that it dealt with the important role played by the Central Bank in the national banking activity, and the imbalance in supervision between the Central Bank and Islamic banks was highlighted by studying the approved supervisory mechanisms, and proposed Sharia alternatives through which it can play an effective and important supervisory role for the Central Bank commensurate with the Sharia foundations of the activities of Islamic banks.

At the end of our study, we reached an explanation of the control tools and Basel 3 agreement applied by the Central Bank to Islamic banks and the extent to which Al Salam Bank in question benefited from these tools and control policies.

Keywords: Central Bank, Islamic banks, Banking supervision, Supervisory mechanisms, Algeria**.** Bank Salem.